الفصل الثاني
التطورات الاقتصادية والاجتماعية

نظرة عامة

شهد عام 2019 تراجع معدل النمو في المنطقة العربية وخاصة في الدول المصدرة الرئيسة للنفط عقب التقلبات التي شهدتها أسعار النفط، والنمو العالمي غير المستقر بسبب التوترات التجارية، وتزايد التحديات المرتبطة بأوضاع المالية العامة بسبب ارتفاع الإنفاق الحكومي لدفع النشاط الاقتصادي، علاوة على استمرار تأثير الأوضاع الداخلية غير المواتية للنمو في عدد من الدول العربية. بلغ الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية في الدول العربية كمجموعة حوالي 2744 مليار دولار عام 2019 مسجلاً معدل نمو قُدر بحوالي 1.5 في المائة بالمقارنة مع 7.9 في المائة عام 2018. نتيجة لذلك تراجع متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بنحو 0.6 في المائة من حوالي 6707 دولار إلى حوالي 6669 دولار.

نتيجة لتأثير الأوضاع المذكورة، تراجع معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة في الدول العربية من حوالي 2.2 في المائة عام 2018 إلى حوالي 1.5 في المائة في عام 2019. وتراجع معدل النمو الحقيقي في مجموعة الدول العربية المصدرة الرئيسة للنفط من حوالي 1.9 في المائة عام 2018 إلى حوالي 0.9 في المائة عام 2019. كان تراجع نمو الناتج في هذه المجموعة أكثر حدة في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، حيث انخفض مُعدل نمو الناتج من حوالي 2.0 في المائة عام 2018 إلى حوالي 0.3 في المائة عام 2019. في حين استقر معدل النمو الحقيقي في مجموعة الدول العربية الأخرى ذات الاقتصادات الأكثر تنوعاً عند نفس المستوى المُسجل العام السابق والبالغ حوالي 3.0 في المائة. وتباينت مُعدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي في الدول العربية حسب ظروف كل دولة.

تراجعت الضغوط التضخمية في معظم الدول العربية نتيجة لعدة عوامل مشتركة وأُخرى خاصة بكل دولة. من بين العوامل المشتركة في عدد من الدول انخفاض الأسعار العالمية للمواد الأولية، وتلاشي تأثير السياسات التي نفذتها عدد من الدول لتخفيض الدعم على السلع الاستهلاكية وفرض ضرائب على الاستهلاك، فضلاً عن انخفاض الإيجارات وتكاليف السكن في عدد من دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية.

يُظهر الهيكل القطاعي للناتج المحلي الإجمالي انخفاض مساهمة الصناعات الاستخراجية في الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية عام 2019 لتبلغ حوالي 25 في المائة بالمقارنة مع 27 في المائة عام 2018. ويعود سبب ذلك إلى انخفاض أسعار النفط في الأسواق العالمية واتفاق دول منظمة أوبك مع بعض الدول المصدرة للنفط من خارج المنظمة فيما يُعرف بدول (أوبك+) على تخفيض الإنتاج النفطي، مما أدى إلى انخفاض حصة قطاعات الإنتاج السلعي من 50.5 في المائة إلى حوالي 48.8 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، في الوقت الذي ارتفعت فيه نسب مساهمة قطاع الخدمات. وشهدت بنود الإنفاق على الناتج في عام 2019 تغيرات بالمقارنة مع السنة السابقة حيث زادت حصص الاستهلاك العائلي والحكومي والاستثمار مقابل انخفاض بحوالي ثلاث نقاط مئوية في حصة فجوة الموارد.

فيما يتعلق بمستويات الفقر، تفيد آخر بيانات متوفرة أن حوالي 40 في المائة من عدد السكان في الدول العربية يعيشون تحت خط الفقر الدولي المُقدر بحوالي 2.75 دولار أمريكي في اليوم باستخدام الدولار المعادل للقوى الشرائية.

إضافة إلى ذلك، فقد بينت بعض الإحصائيات تراجعاً في تحقيق أهداف التنمية المستدامة المتعلقة بالقضاء على الفقر وعدم المساواة في المنطقة العربية، حيث يقدر أن حوالي 15 في المائة من الفقراء يعانون من الفقر المُدقع وأن نسبة 83.4 في المائة منهم يقطنون المناطق الريفية. كما يُشير دليل الفقر متعدد الأبعاد إلى أن البعد التعليمي هو أكبر عامل يساهم في الدليل في معظم البلدان العربية المتوفرة عنها بيانات.

تشير أحدث البيانات المتوفرة عن التفاوت في توزيع الدخل باستخدام مؤشر جيني بأن الدول الأكثر تفاوتا هي القُمر (45.3 في المائة) وجيبوتي (41.6 في المائة) والمغرب (39.5 في المائة)، بينما كانت

العراق (29.5 في المائة) ولبنان (27.6 في المائة) من الدول الأقل تفاوتاً. ويكمن وراء انتشار الفقر في عدد من الدول العربية عدم تكافؤ الفرص الاقتصادية بين مختلف أفراد المجتمع، لا سيما بين الحضر والريف وبين الإناث والذكور. ورغم تحسن أوضاع المنطقة العربية في نسبة عدم المساواة في التنمية البشرية، إلا أن ترتيب مجموعة الدول العربية وفق هذا الدليل يأتي بعد مجموعة دول أفريقيا جنوب الصحراء ودول جنوب آسيا، وهي أعلى من المتوسط العالمي.

عموماً، قطعت الدول العربية خلال الفترة (2010-2018) خطى حثيثة على طريق تحسين مؤشراتها في المجالات التنموية المحورية كتعميم التعلم وتوسيع الرعاية الصحية وتعزيز المساواة بين الجنسين ومكافحة الفقر المدقع. ويتضح ذلك جلياً من خلال التطور الإيجابي والمنتظم لتلك المؤشرات.

رغم هذا التطور الإيجابي، لا زالت غالبية الدول العربية تواجه تحديات جوهرية من بينها ارتفاع معدلات النمو السكاني ومعدلات البطالة التي بلغت حوالي 15.9 في المائة من قوة العمل العربية في عام 2019، التي تتركز خاصة بين الشباب المتعلمين، وقد بلغ متوسط دليل التنمية البشرية للدول العربية حوالي 0.703 نقطة وفقاً لدليل التنمية البشرية[1]، الذي أعده برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لعام 2019. وهو ما يُصنف الدول العربية في فئة التنمية البشرية المتوسطة (0.634 نقطة)، وهو ما يزيد على نظيره على مستوى الدول ذات التنمية البشرية المنخفضة البالغ (0.507 نقطة)، إلا أنه يقل كثيراً عن مؤشر دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) البالغ (0.895 نقطة).

التطورات الاقتصادية

سجل نمو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية في الدول العربية كمجموعة بعض التباطؤ متأثراً بتراجع النمو العالمي خاصة في منطقة اليورو والقارة الآسيوية، واستمرار التوترات التجارية بين الصين والولايات المتحدة، وتجدد المخاطر الجيوسياسية خاصة تلك المتعلقة بالتطورات المرتبطة بالعقوبات على إيران، فضلاً عن عدم اليقين المتعلق بقرارات الإنتاج المستقبلية بين أعضاء منظمة البلدان المصدرة للبترول والدول المصدرة للنفط من خارج المنظمة (أوبك +)، وكذلك سرعة استجابة إنتاج النفط الأمريكي لتغير الأسعار، مما أدى إلى تقلبات كبيرة في تلك الأسعار في الأسواق العالمية، حيث تراوح متوسط السعر المرجعي الشهري لسلّة خامات أوبك خلال عام 2019 بين حوالي 58.7 دولار للبرميل إلى حوالي 70.8 دولار خلال العام، وبلغ متوسط السعر السنوي حوالي 64 دولار للبرميل مقابل 69.8 دولار عام 2018، بالإضافة إلى تواصل تداعيات التطورات الإقليمية والأوضاع الداخلية غير الملائمة في بعض البلدان العربية خاصة في سورية واليمن وليبيا، فضلاً عن التوترات التي عرفتها كل من الجزائر والسودان ولبنان، وتأثير ذلك على الأداء الاقتصادي لهذه الدول، والدول المجاورة لها والمنطقة العربية برمتها.

أما بالنسبة للدول العربية غير المصدرة الرئيسة للنفط، فظلت آفاق النمو محدودة نتيجة تراجع نمو الإنتاجية، وسط انخفاض تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى تلك الدول وتباطؤ تعافي اقتصادات الدول الأوروبية، أكبر شريك تجاري لها، من الركود فضلاً عن صعوبة تخصيص مزيد من الموارد المالية لتحفيز النشاط الاقتصادي بسبب ارتفاع العجوزات ومستويات الدين العام في عدد من تلك الدول.

على الرغم من تبني عدد من الدول العربية خلال السنوات الأخيرة برامج إصلاحات اقتصادية لدفع النمو الاقتصادي وتنويع مصادره وتحقيق وضعيات مستدامة على مستوى المالية العامة والميزان الجاري والدين الخارجي، إلا أن تلاقي العوامل الدولية والإقليمية المذكورة أعلاه وعوامل أخرى داخلية غير مواتية أدى إلى تراجع الأداء الاقتصادي العام للدول العربية.

بلغ الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية ككل بالأسعار الجارية، حوالي 2744 مليار دولار عام 2019 بالمقارنة مع 2704 مليار دولار عام 2018 مسجلاً بذلك معدل نمو متواضع بلغ نحو 1.5 في المائة، بالمقارنة مع معدل نمو بلغ نحو 7.9 في المائة عام 2018، الشكل (1).

[1] برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية 2019.

الشكل (1): الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية للدول العربية (2000–2019)

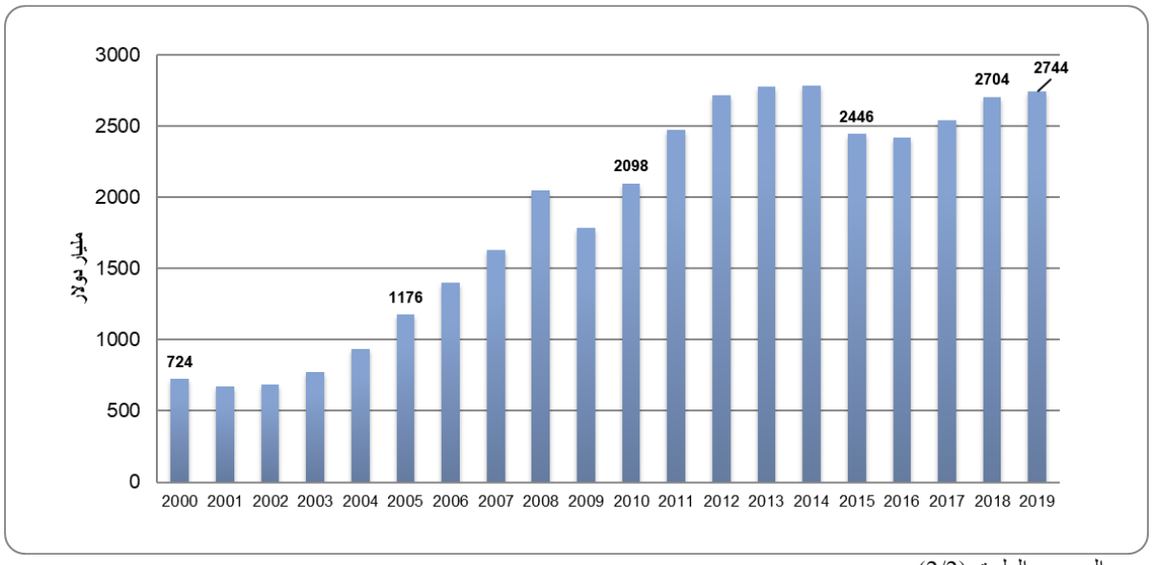

المصدر: الملحق (2/2).

الشكل (2): معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة للدول العربية (2000-2019)

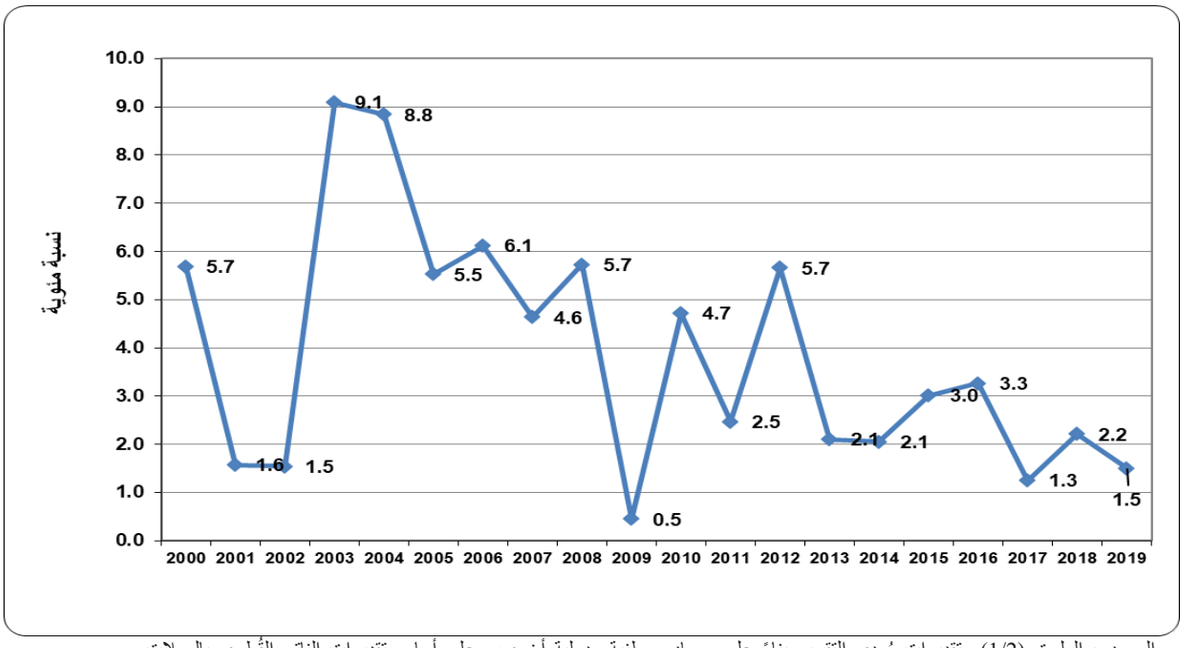

المصدر: الملحق (1/2) وتقديرات مُعدي التقرير بناءً على مصادر وطنية ودولية أخرى، وعلى أساس تقديرات الناتج القُطري بالعملات الوطنية وبالأسعار الثابتة، وتجميعها بعد توحيد سنة الأساس وتحويلها إلى تقديرات بالدولار بتطبيق سعر صرف العملات الوطنية مقابل الدولار لسنة الأساس.

تراجع معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة في الدول العربية ككل، من حوالي 2.2 في المائة عام 2018 إلى حوالي 1.5 في المائة عام 2019. وتُمثل سنة 2019 امتداداً لفترة النمو الاقتصادي المنخفض التي تعرفها المنطقة منذ عام 2013، في ضوء أن اقتصادات الدول العربية قد أصبحت أكثر تأثراً بالصدمات الخارجية، المتمثلة أساساً في تقلبات أسعار النفط وانعكاسات أداء الاقتصاد العالمي المتذبذب، وكذلك الأوضاع الإقليمية المتقلبة والظروف الداخلية الصعبة التي تعيشها عدد من الدول العربية وبخاصة سورية وليبيا واليمن وتأثير ذلك على الأداء الاقتصادي لكل المنطقة، الشكل (2).

فيما يتعلق بأداء النمو الاقتصادي بالأسعار الثابتة في الدول العربية كمجموعات، فإن متوسط معدل النمو الحقيقي تراجع في مجموعة الدول العربية المصدرة الرئيسة للنفط[2] من حوالي 1.9 في المائة عام 2018 إلى حوالي 0.9 في المائة عام 2019، وتراجع النمو بالأسعار الثابتة في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية من حوالي 2.0 في المائة عام 2018 إلى حوالي 0.3 في المائة عام 2019. في حين سجلت مجموعة الدول العربية الأخرى نفس المستوى المُسجل خلال العام السابق والبالغ حوالي 3.0 في المائة.

أما بالنسبة لمعدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة للدول العربية فرادى، فقد سجلت الدول العربية المصدرة الرئيسة للنفط، باستثناء العراق والإمارات، انخفاضاً في معدلات نموها عام 2019 بالمقارنة مع عام 2018، الجدول رقم (1).

يرجع ذلك بالأساس إلى تراجع اسعار النفط العالمية، والتزام الدول العربية الأعضاء في منظمة أوبك بتخفيض انتاجها من النفط بموجب اتفاق بين أوبك والمنتجين من خارج المنظمة.

سجلت ليبيا خلال عام 2019 أعلى معدل نمو بين الدول العربية المُصدرة الرئيسة للنفط وفي الدول العربية ككل، بمعدل بلغ نحو 9.9 في المائة، وهو يقل عن معدل السنة السابقة الذي قُدر بحوالي 17.9 في المائة، لكن يبقى ذلك النمو مرتفعاً نسبياً، وذلك نتيجة لإعادة فتح حقول النفط وارتفاع الانتاج في الحقول الموجودة، وذلك رغم محدودية نشاط القطاع غير النفطي نتيجة الاضطرابات والظروف الأمنية الصعبة السائدة في البلاد.

في المقابل، شهدت نسبة النمو في عام 2019 تحسناً ملحوظاً في العراق حيث بلغت حوالي 3.9 في المائة نتيجة زيادة إنتاج النفط الذي بلغ خلال نفس السنة حوالي 4.6 مليون برميل يومياً. كما زد في الإمارات معدل النمو ليصل إلى 1.7 في المائة عام 2019 مقارنة بنحو 1.2 عام 2018.

أما في باقي الدول العربية، فقد انكمش الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة عام 2019 وللسنة الثانية على التوالي في كل من السودان ولبنان بسبب ظروف عدم اليقين التي نتجت عن الأوضاع الداخلية التي شهدها هذين البلدين، والتي ساهمت في زيادة التضخم وخفض الاستهلاك الخاص وتراجع الاستثمارات والناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة.

من جانب آخر، تراجع معدل النمو الاقتصادي في تونس عام 2019 بالمقارنة مع السنة السابقة نتيجة تراجع الانتاج الصناعي نظراً لتباطؤ الطلب الخارجي، وكذلك تواصل انخفاض انتاج المحروقات على الرغم من تحقيق نتائج ايجابية للقطاع السياحي وتسجيل محصول قياسي للحبوب.

كما تراجع نسق النمو خلال سنة 2019 في المغرب نتيجة لعدة عوامل أهمها الظروف المُناخية غير الملائمة التي تسببت في انخفاض إنتاج الحبوب بنسبة 50 في المائة مقارنة بسنة 2018 وبحوالي الثلث مقارنة بالمتوسط السنوي المسجل خلال الفترة (2008-2017).

[2] تضم هذه المجموعة دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية بالإضافة إلى كلٍ من الجزائر والعراق وليبيا.

الجدول رقم (1)
مُعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية
(2019–2018)

الدول	معدل نمو الناتج المحلي بالعملات الوطنية		معدل نمو الناتج المحلي للفرد		معدل نمو الناتج المحلي بالدولار	
	بالأسعار الثابتة		بالأسعار الثابتة		بالأسعار الجارية	
	2018	2019	2018	2019	2018	2019
الأردن	1.9	2.0	-0.6	-0.4	3.7	3.2
الإمارات	1.2	1.7	0.5	0.2	0.3	-0.3
البحرين	1.8	1.8	-1.4	-1.4	6.3	2.4
تونس	2.7	1.0	1.6	-0.4	-0.2	-2.4
الجزائر	1.4	0.8	-0.7	-1.2	3.8	-2.2
جيبوتي	8.4	7.5	7.2	5.9	5.5	8.4
السعودية	2.4	0.3	0.0	-2.1	14.2	0.8
السودان	-2.3	-2.5	-5.2	-5.5	-60.7	-21.4
سورية	1.6	4.8	2.5	4.1	25.0	28.5
العراق	-0.6	3.9	-3.2	1.3	13.3	3.1
عُمان	0.9	-0.8	0.0	-1.1	13.0	-4.3
فلسطين	1.2	0.9	-1.2	-1.5	0.9	4.8
قطر	1.5	-0.3	0.2	-1.6	14.6	-4.3
القُمر	3.6	1.9	1.4	-0.4	10.2	0.1
الكويت	1.2	0.4	-1.6	-1.5	16.6	-4.2
لبنان	-2.0	-6.5	-2.6	-6.5	3.2	-0.3
ليبيا	17.9	9.9	16.4	8.4	54.7	-8.7
مصر	5.3	5.6	3.3	3.5	7.1	20.8
المغرب	3.0	2.4	1.9	1.4	7.7	1.4
موريتانيا	2.1	5.9	-0.2	3.5	3.9	4.7
اليمن	0.8	2.1	-1.9	-0.5	10.4	7.0

المصدر: استبيان التقرير الاقتصادي العربي الموحد عام 2020، وتقديرات من المؤسسات المُعدة للتقرير.

كما عرفت أنشطة الصناعات التحويلية تراجعاً نتيجة تباطؤ كل من الصناعات الغذائية على خلفية انخفاض العرض من الحبوب، وكذلك الصناعات الكيميائية والميكانيكية والمعدنية التي تأثرت بالتراجع الملحوظ للطلب الخارجي.

تراجع أداء النمو في القُمر نتيجة الإعصار الذي حصل في البلاد والتدمير واسع النطاق الذي خلفه في الممتلكات العامة والخاصة، والدمار الكبير في البنية التحتية في الطرق وشبكة الكهرباء ومساحات كبيرة من الأراضي الزراعية، مما تسبب في إتلاف حوالي ثلثي المحاصيل الغذائية. ولم تتجاوز نسبة النمو في فلسطين 1 في المائة خلال سنة 2019 حيث أثرت الاضطرابات السياسية واستمرار القيود التي تفرضها سلطة الاحتلال على الاقتصاد الفلسطيني، وخاصة القيود المفروضة على ميزانية السلطة الفلسطينية وعلى دخول المساعدات الإنمائية وعلى حركة البضائع. رغم تراجع معدل النمو الاقتصادي من 8.4 في المائة عام 2018 إلى 7.5 في المائة عام 2019، فإن نسق النمو في جيبوتي يظل جيداً بفضل الانتهاء من تنفيذ عدد من مشاريع البنية التحتية التي تشمل توسيع الموانئ وسعة منشآت التخزين والسكك الحديدية، وإضافة طائرات جديدة إلى أسطول طيران جيبوتي ومحطات التحلية وشبكات الطرق وتطوير منطقة التجارة الحرة التي ساهمت في زيادة التبادل التجاري لجيبوتي مع الخارج.

تحسن نسق النمو بشكل طفيف في الأردن نتيجة تطور الصادرات والتجارة مع كل من سورية والعراق، أكبر سوقين للأردن بعد فتح الحدود معهما. وشهدت نسبة النمو خلال سنة 2019 تحسناً في سورية بفضل عودة الإنتاج وفتح بعض الطرق التجارية وبداية إعادة الإعمار تدريجياً وعودة الثقة للمستثمرين وأموال المغتربين السوريين إلى البلاد، بما أنعش الحركة الاقتصادية وعزز الاستهلاك الخاص. وارتفع نسق نمو الاقتصاد المصري خلال سنة 2019 بفضل تحسن مناخ الأعمال وتعزيز الاستهلاك الخاص وتحسن أداء قطاعات السياحة والبناء والصناعة والطاقة.

شهد نسق النمو في موريتانيا خلال سنة 2019 تحسناً ملحوظاً حيث بلغ نحو 5.9 في المائة نتيجة زيادة نشاط التعدين والبناء والخدمات والزراعة،

فضلاً عن الأثر الإيجابي لإنهاء الخلاف بين موريتانيا والسنغال الذي أدى إلى استئناف الصيد البحري الذي كان متوقفاً منذ منتصف سنة 2018. سجل اليمن تحسناً في نسق النمو رغم تواصل الأوضاع الداخلية غير المواتية، والتراجع الكبير للصادرات وارتفاع البطالة، مما ساهم في إبقاء التضخم عند مستويات مرتفعة وبالتالي أثر على الاستهلاك الخاص.

متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي

تراجع متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية في الدول العربية كمجموعة بشكل طفيف، من حوالي 6707 دولار في عام 2018 إلى حوالي 6669 دولار عام 2019، أي بنسبة بلغت نحو 0.6 في المائة، نتيجة تسجيل عدد من الدول العربية، وخاصة الدول المصدرة الرئيسة للنفط مثل قطر والإمارات والكويت والسعودية وليبيا، انكماشاً في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية، الشكل (3).

الشكل (3): متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (2018 و2019) (دولار)

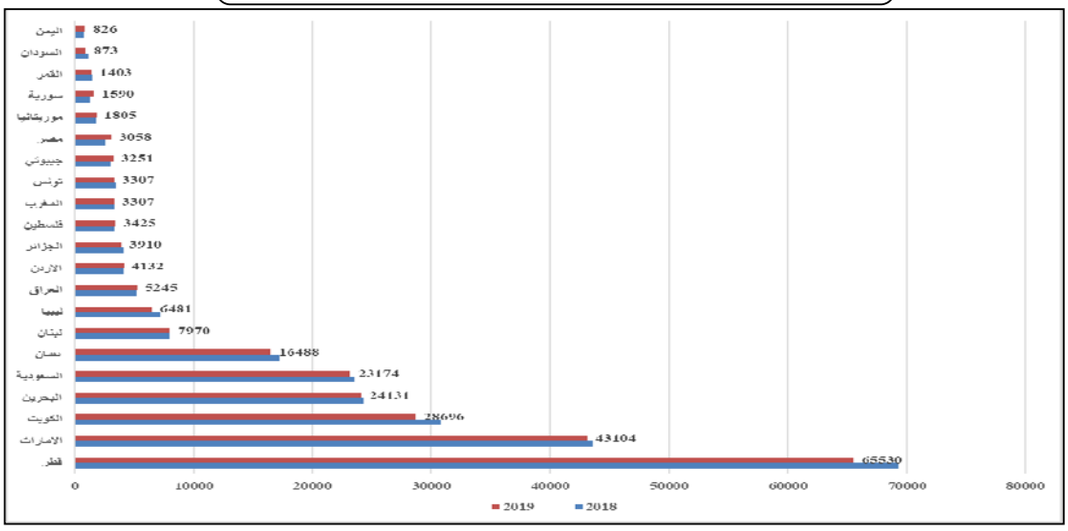

المصدر: الملحقان (2/2) و(8/2).

سجلت قطر في عام 2019 أعلى متوسط لنصيب الفرد من الناتج بقيمة 65.5 ألف دولار للفرد، وسجلت اليمن أدناه بقيمة قدرت بحوالي 826 دولار للفرد. وحافظت دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية على ترتيبها، بمتوسط لنصيب الفرد من الناتج أعلى من المتوسط المُسجل بالنسبة لمجموع الدول العربية، بينما كان متوسط نصيب الفرد من الناتج بالنسبة لبقية الدول العربية، باستثناء لبنان، أقل من المتوسط العربي.

وانكمش متوسط نصيب الفرد من الناتج بالأسعار الثابتة خلال عام 2019 في 13 دولة عربية، مما أدى إلى انكماش الناتج للفرد في الدول العربية كمجموعة بحوالي 0.6 في المائة. وسجلت لبنان والسودان أعلى مستويات التراجع بنسب بلغت نحو 6.5 و5.5 في المائة على التوالي، بسبب الأوضاع الداخلية غير المواتية، كما تراجع نصيب الفرد من الناتج في معظم الدول العربية المصدرة الرئيسة للنفط، وفي عدد من الدول الأخرى نتيجة لتأثر أداء الناتج في هذه الدول بالأسباب المذكورة سابقاً التي أدت إلى نمو قيمته بالأسعار الجارية بمعدلات أقل من معدلات نمو السكان في تلك الدول، الجدول رقم (1).

الأسعار

انخفض متوسط معدل التغير غير المرجّح في الرقم القياسي لأسعار المستهلكين في الدول العربية من حوالي 7.1 في المائة عام 2018 إلى حوالي 5.6 في المائة عام 2019. يعكس هذا الاتجاه تلاقي عدد من العوامل الداخلية والخارجية التي أثرت على مستوى مؤشر أسعار المستهلكين في تلك الدول. وكان تأثير انخفاض الأسعار العالمية للمواد الأولية، وتلاشي تأثير السياسات التي نفذها عدد من الدول لتخفيض الدعم على السلع الاستهلاكية وفرض ضرائب على الاستهلاك، فضلا عن انخفاض الإيجارات وتكاليف السكن، من بين العوامل المشتركة في عدد من الدول

التي أدت إلى انخفاض مُعدل التغير السنوي في الرقم القياسي لأسعار المستهلكين.

وسجلت في عام 2019 أعلى معدلات للتضخم على التوالي، في السودان 51 في المائة، وسورية 18.5 في المائة، ومصر 13.9 في المائة، واليمن 10 في المائة، علماً بأن تلك المعدلات تراجعت عن مستوياتها المسجلة في عام 2018، ما عدا سورية. وتراوحت نسب التضخم في بقية الدول العربية بين انكماش في الرقم القياسي لأسعار المستهلكين بحوالي 1.9 في المائة في الإمارات، وارتفاع بلغ نحو 6.7 في المائة في تونس، الجدول رقم (2).

يُعزى معدل التضخم المرتفع نسبياً في السودان إلى تواصل انخفاض قيمة الجنيه السوداني وارتفاع تكلفة السلع المستوردة بالأسعار المحلية نتيجة النقص في العملات الأجنبية، فضلاً عن الضغوط التضخمية المتأتية من قلة المعروض من السلع الأساسية بسبب المشاكل التي تتعرض إليها شبكات التموين وإمدادات السلع المتأثرة بالظروف الداخلية الصعبة التي عرفها السودان خلال عام 2019. بلغ متوسط معدل التضخم السنوي في سورية خلال عام 2019 حوالي 18.5 في المائة، وذلك نتيجة انخفاض قيمة العملة وأزمة الوقود التي اندلعت خلال النصف الأول من السنة التي أثرت بشكل كبير على مستويات الأسعار. أمّا في مصر، تراجع معدل التضخم بحوالي 7 نقاط مئوية بالمقارنة مع المُعدل المُسجل في عام 2018 بفضل تحسن قيمة العملة وتراجع أسعار النفط العالمية، إلا أنه بقي عند مستوى مرتفع نسبياً نتيجة لتواصل تبعات رفع الدعم عن الوقود وبعض السلع الغذائية على المؤشر العام للأسعار. في اليمن، بقي مستوى التضخم خلال سنة 2019 مرتفعاً رغم انخفاض مستواه بالمقارنة مع عام 2018، نتيجة تواصل تبعات الظروف الداخلية غير المستقرة التي يشهدها اليمن، مما أدى إلى نقص حاد في السلع وارتفاع أسعارها.

في تونس، تراجعت نسبة التضخم من 7.3 في المائة عام 2018 إلى حوالي 6.7 في المائة عام 2019 نتيجة إجراءات تشديد السياسة النقدية للبنك المركزي لاستهداف التضخم التي ساهمت في تباطؤ نسق تطور قروض الاستهلاك. كما ساهمت جهود تشديد الرقابة الاقتصادية ومكافحة المضاربة وضبط الأسواق، في الحد من ارتفاع أسعار المواد الأساسية.

الجدول رقم (2)
مُعدل التغير السنوي في الرقم القياسي لأسعار المستهلكين
(2000 و2005 و2010 و2015–2019)

(نسبة مئوية)

الدول العربية	2000	2005	2010	2015	2016	2017	2018	2019
الأردن	0.7	3.5	5.0	-0.9	-0.8	3.3	4.5	0.3
الإمارات	1.3	6.2	0.9	4.1	1.9	1.6	3.1	-1.9
البحرين	-0.7	2.6	2.0	1.8	2.8	1.4	2.1	1.0
تونس	2.8	1.4	4.4	4.9	3.7	5.3	7.3	6.7
الجزائر	0.3	1.4	3.9	4.8	6.4	5.9	4.3	2.4
جيبوتي	2.0	3.1	4.0	2.2	2.0	2.0	0.1	3.3
السعودية	-1.1	0.5	3.8	2.2	3.5	-0.8	2.5	-1.2
السودان	8.0	8.5	13.0	16.9	17.8	32.5	63.3	51.0
سورية	-0.6	7.8	4.9	38.5	47.7	19.4	0.9	18.5
العراق	5.0	37.0	2.4	-2.3	0.4	0.2	0.4	-0.2
عُمان	-1.2	1.9	3.2	0.1	1.1	1.6	0.9	0.1
فلسطين	2.8	3.5	3.7	1.4	-0.2	0.2	0.0	0.0
قطر	1.7	8.8	-2.4	1.7	2.7	0.4	0.2	-0.6
القُمر	5.9	3.0	3.9	1.3	2.2	2.2	1.7	3.3
الكويت	1.6	4.1	4.5	3.2	3.2	1.6	0.6	1.1
لبنان	-0.4	-0.7	5.1	-2.0	0.0	4.5	4.6	2.9
ليبيا	-2.9	2.7	2.5	9.8	22.7	28.7	-1.2	4.6
مصر	2.8	8.8	11.7	10.9	10.2	29.5	20.9	13.9
المغرب	1.9	1.0	1.0	1.6	1.6	0.8	1.9	0.0
موريتانيا	3.3	12.1	6.3	0.5	0.7	2.5	3.1	2.3
اليمن	11.0	9.9	11.2	29.6	17.6	16.1	27.6	10.0
متوسط الدول العربية	**2.1**	**6.1**	**4.5**	**6.2**	**7.0**	**8.1**	**7.1**	**5.6**

المصدر: النسب محسوبة من بيانات الدول الواردة في استبيان التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2020، ومصادر وطنية ودولية أخرى.

سجلت ليبيا عام 2019 ارتفاعاً في معدل التضخم الذي بلغ نحو 4.6 في المائة بالمقارنة مع انكماش في الرقم القياسي لأسعار المستهلكين عام 2018 بنسبة 1.2 في المائة، وهي نسبة مقبولة رغم تواصل الأوضاع الداخلية غير المواتية وتأثر قنوات توزيع السلع، وتراجع مستوى الإنتاج المحلي وقلة المعروض من المواد الأساسية، فضلاً عن معاودة انخفاض قيمة الدينار الذي أدى إلى ارتفاع تكاليف استيراد المواد الاستهلاكية.

وارتفعت نسبة التضخم في جيبوتي خلال سنة 2019 إلى حوالي 3.3 في المائة نتيجة الارتفاع الحاد في الأسعار المحلية وخاصة أسعار المواد الغذائية وارتفاع الطلب المحلي، وارتفعت كذلك في القُمر إلى نفس النسبة نتيجة الإعصار الذي حصل في البلاد والذي أدى إلى تعطيل النشاط الاقتصادي بصفة عامة، واتلاف محاصيل زراعية هامة، والاعتماد على الواردات لتزويد السوق بالمواد الغذائية.

وكانت معدلات التضخم في بقية الدول أقل من 3 في المائة، وهي نسب منخفضة نسبياً. ففي دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، ساهم ربط عملاتها بالدولار، ما عدا الكويت التي تربط عملتها بسلة عملات، في تخفيف الضغوط التضخمية وانخفاض أسعار المواد الاستهلاكية، حيث ارتفعت قيمة الدولار بالمقارنة مع بقية عملات الشركاء التجاريين الرئيسين. كما ساهم تراجع أسعار الإيجارات وتكاليف السكن وكذلك تلاشي آثار التقليص من الدعم وسلسلة الضرائب التي تم اتخاذها خلال السنوات الماضية على مختلف السلع والخدمات بما في ذلك ضريبة القيمة المضافة، في الحد من ارتفاع المستوى العام للأسعار. وتراجع مستوى التضخم سنة 2019 في لبنان ليبلغ حوالي 2.9 في المائة نتيجة تراجع في أسعار المواد الغذائية والسكن، حيث ساهمت عودة بعض اللاجئين السوريين إلى بلادهم في التقليص من أسعار الإيجارات والمنازل والعقارات. وتراجعت نسبة التضخم في الجزائر من 4.3 في المائة عام 2018 إلى حدود 2.4 في المائة نتيجة تحسن قنوات التوزيع. كما انخفضت نسبة التضخم في موريتانيا في نفس الفترة من 3.1 في المائة إلى 2.3 في المائة نتيجة انخفاض أسعار النفط العالمية، مما كان له أثراً ايجابيا على الاسعار المحلية. وتقلصت نسبة التضخم في الأردن خلال سنة 2019 إلى 0.3 في المائة، مقارنة بنسبة 4.5 في المائة عام 2018، وذلك بعد تلاشي آثار خفض الدعم والاجراءات الضريبية التي تم اتخاذها خلال السنوات السابقة، فضلاً عن تراجع أسعار النفط العالمية. وشهدت مستويات التضخم في العراق انكماشاً خلال سنة 2019 نتيجة انخفاض أسعار المساكن والاتصالات، وظل مستوى التضخم في فلسطين متدنياً حيث يتأثر المستوى العام للأسعار بالأسعار السائدة في الأراضي المحتلة، وبالقيود المفروضة على حركة البضائع والأشخاص من قبل سلطة الاحتلال.

الهيكل القطاعي للناتج المحلي الإجمالي

رغم تذبذبه لايزال قطاع الصناعات الاستخراجية القطاع الأكبر حصة والأكثر تأثيراً على أداء الاقتصاد العربي. وتأثرت حصة هذا القطاع في عام 2019 سلباً بانخفاض أسعار النفط في الأسواق العالمية، وهو ما أثر على الأداء الاقتصادي وعلى هيكل المساهمة القطاعية للناتج المحلي الإجمالي للدول العربية، الجدول رقم (3). شكلت مساهمة قطاعات الإنتاج السلعي حوالي 48.8 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية في العام 2019، توزعت بين مساهمة الصناعة الاستخراجية بنحو 25 في المائة، والصناعات التحويلية بحوالي 10.3 في المائة، والزراعة بنحو 4.8 في المائة وبقية القطاعات الإنتاجية 8.8 في المائة.

الجدول رقم (3)
الهيكل القطاعي للناتج المحلي الإجمالي للدول العربية
(2010 و2017 و2018 و2019)

(نسبة مئوية)

	هيكل الناتج المحلي الإجمالي				معدل النمو السنوي بالأسعار الجارية*		
	2010	2017	2018	2019	2015 - 2010	2018 - 2017	2019 - 2018
قطاعات الإنتاج السلعي منها:	**57.1**	**46.8**	**50.5**	**48.8**	**-0.8**	**16.5**	**0.2**
الزراعة	6.2	5.5	4.6	4.8	2.5	-10.7	5.7
الصناعات الاستخراجية	33.9	22.0	27.0	25.0	-5.8	32.7	-6.1
الصناعات التحويلية	9.6	10.4	10.4	10.3	5.4	8.5	0.8
باقي قطاعات الإنتاج	7.4	8.9	8.5	8.8	6.4	2.6	3.8
إجمالي قطاعات الخدمات منها:	**42.1**	**52.1**	**49.5**	**51.2**	**7.6**	**1.3**	**4.7**
الخدمات الحكومية	10.5	13.1	12.9	13.2	8.3	6.3	4.3
صافي الضرائب غير المباشرة	**0.8**	**1.2**	**1.0**	**1.2**	**9.7**	**-8.4**	**14.9**
الناتج المحلي الإجمالي	**100**	**100**	**100**	**100**	**3.1**	**7.9**	**1.5**

المصدر: الملحقان (3/2) و (4/2)، وقاعدة بيانات التقرير الاقتصادي العربي الموحد.
* معدل النمو السنوي للقيمة المضافة.

واستأثر قطاع الصناعات الاستخراجية بأعلى حصة في الناتج المحلي الإجمالي لعام 2019 في الدول المصدرة الرئيسة للنفط باستثناء البحرين، حيث كانت مساهمة قطاع الصناعات التحويلية في الناتج والمُقدرة بحوالي 17.9 في المائة، أعلى من مساهمة بقية القطاعات. وكان لقطاع الزراعة النصيب الأكبر في الناتج المحلي الإجمالي في كل من السودان وسورية والقُمر وموريتانيا، بينما كانت مساهمة قطاع الصناعات التحويلية أكبر من بقية القطاعات في كل من الأردن والبحرين والمغرب، وكان قطاع الخدمات الحكومية أكبر مساهم في الناتج في تونس.

شهدت مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية كمجموعة بعض التغيرات في عام 2019 عن مستوياتها في العام السابق، حيث تراجعت مساهمات قطاعات الإنتاج السلعي نتيجة لانخفاض مساهمة الصناعات الاستخراجية من 27 في المائة في العام 2018 إلى 25 في المائة في العام 2019 وانكماش ناتج الصناعات الاستخراجية بمعدل بلغ حوالي 6.1 في المائة. في المقابل، ارتفعت حصة قطاعات الخدمات في الناتج المحلي الإجمالي في العام 2019، إلى حوالي 51.2 في المائة مقارنةً بنحو 49.5 في المائة في العام 2018، ذلك نتيجة لتراجع حصة قطاع الإنتاج السلعي وتحقيق قطاع الخدمات زيادة في القيمة المضافة بلغت نحو 4.7 في المائة. وساهم قطاع الزراعة بنسبة 4.8 في المائة في الناتج المحلي الإجمالي للعام 2019 مقارنةً بنسبة 4.6 في المائة في العام 2018. وحقق الناتج الزراعي العربي معدل نمو بالأسعار الجارية بلغ نحو 5.7 في المائة.

الإطار (1)
الفرق بين الناتج المحلي الإجمالي والناتج القومي الإجمالي والدخل القومي الإجمالي

الناتج المحلي الإجمالي (GDP) هو مقياس للناتج الوطني المنتج في بلد معين. الناتج القومي الإجمالي (GNP) يساوي الناتج المحلي الإجمالي بالإضافة إلى صافي دخل الملكية من الخارج. يشمل صافي الدخل من الخارج أرباح الأسهم والفوائد والأرباح. يعكس كل من الناتج القومي الإجمالي والناتج المحلي الإجمالي مستوى الإنتاج والدخل في اقتصاد معين. والفرق الرئيسي هو أن الناتج القومي الإجمالي يأخذ في الاعتبار عوائد الدخل الصافي من الخارج. وبعبارة أخرى، فإن الفرق الرئيسي بين الناتج المحلي الإجمالي والناتج القومي الإجمالي هو أن هذا الأخير يطرح قيمة الناتج الذي يتم إنتاجه محلياً من قبل شركات مقرها في دول أخرى، ويُضيف قيمة إنتاج الشركات الوطنية في الخارج.

يعتمد الدخل القومي الإجمالي (GNI) على مبدأ مماثل لمفهوم الناتج القومي الإجمالي. ويُعرّف البنك الدولي الدخل القومي الإجمالي على أنه: "مجموع القيمة المضافة لجميع المنتجين المقيمين بالإضافة إلى أي ضرائب على المنتجات (ناقص الإعانات) غير المدرجة في تقييم الناتج بالإضافة إلى صافي عوائد الدخل الأولي (تعويضات الموظفين وإيرادات الممتلكات) من الخارج." الدخل القومي الإجمالي هو إجمالي المبلغ الذي يكسبه الأفراد والشركات الوطنية، بما في ذلك دخل الاستثمار، بغض النظر عن مكان كسبه، والمساعدات الإنمائية، أي يشمل الدخل القومي الإجمالي الناتج المحلي الإجمالي للدولة بالإضافة إلى الدخل الذي تتلقاه الدولة من مصادر خارجية. يُعد الدخل القومي الإجمالي، بديلاً للناتج المحلي الإجمالي كوسيلة لقياس الدخل والثروة في بلد معين، ويعتبر مؤشرًا أكثر دقة خاصة في الدول التي لديها استثمارات أجنبية مباشرة كبيرة أو وجود شركات أجنبية أو مساعدات أجنبية هامة. ويكمن الفرق بين الدخل القومي الإجمالي والناتج القومي الإجمالي في أن الدخل القومي الإجمالي هو الناتج المحلي الإجمالي بالإضافة إلى الدخل الذي تدفعه الدول الأخرى إلى البلاد مقابل الفوائد وأرباح الأسهم (ناقصاً مدفوعات مماثلة إلى بلدان أخرى)، بينما الناتج القومي الإجمالي هو إجمالي القيمة السوقية لجميع السلع والخدمات التي ينتجها السكان المحليون، ويشمل أرباح المقيمين المحليين من السلع والخدمات المنتجة والمباعة في الخارج، والاستثمارات في الخارج، ولا يشمل أرباح المقيمين الأجانب أثناء وجودهم داخل الدولة. ومن هذا المنطلق، يُعتبر الدخل القومي الإجمالي بديلاً عن الناتج القومي الإجمالي كمقياس للثروة، لأنه يحسب الدخل بدلاً من الناتج. ويُلخص الجدول التالي أهم الفروق بين المفاهيم الثلاثة بصفة أكثر تحديداً.

الدخل المكتسب من قبل	الناتج المحلي الإجمالي (GDP)	الدخل القومي الإجمالي (GNI)	الناتج القومي الإجمالي (GNP)
المقيمين في البلد	الاستهلاك العائلي+الاستهلاك الحكومي+الاستثمار+صافي الصادرات	الناتج المحلي الإجمالي+(الأموال التي يكسبها المواطنون والشركات من الخارج، بما في ذلك دخل الاستثمار والعون الإنمائي) - (الدخل المحول من قبل الأجانب المقيمين في الدولة إلى أوطانهم)	الناتج المحلي الإجمالي + (الدخل على كل الأصول الأجنبية) - (الدخل المكتسب من الأجانب داخل البلد)
الأجانب في البلد	مشمول	مشمول إذا أنفق داخل البلد	غير مشمول بالكامل
المواطنين خارج البلد	غير مشمول	مشمول إذا تم تحويله إلى البلد	مشمول بالكامل
الأجانب خارج البلد	غير مشمول	غير مشمول	غير مشمول

المصدر: Zharova Liubov (2017), World Economics: Introduction, available on line: ppt-online.org/423350

يكمن الفرق في المفاهيم الثلاثة في أن الناتج المحلي الإجمالي يحدد نطاقه وفقًا للموقع، بينما يُحدد نطاق كل من الدخل القومي الإجمالي والناتج القومي الإجمالي وفقًا للملكية. وفي حين أن الناتج المحلي الإجمالي يشمل الإنتاج داخل حدود البلد، فإن الناتج القومي الإجمالي /الدخل القومي الإجمالي تشمل إنتاج الشركات المملوكة لمواطني البلد. ويُعتبر الإنتاج داخل حدود البلد، ولكن من خلال مؤسسة مملوكة لشخص خارجه، جزءاً من ناتجها المحلي الإجمالي، ولكن ليس جزءً من الناتج القومي الإجمالي /الدخل القومي الإجمالي. في المقابل، فإن الإنتاج من قبل مؤسسة تقع خارج الدولة، ولكن مملوكة لأحد المواطنين، يُحتسب كجزء من الناتج القومي الإجمالي /الدخل القومي الإجمالي، وليس الناتج المحلي الإجمالي.

يُبين الشكل التالي تطور الناتج المحلي الإجمالي والدخل القومي الإجمالي للدول العربية خلال الفترة (2000-2019). ويظهر أن البلدان التي يرتفع فيها حجم المساعدات الخارجية والاستثمارات الأجنبية، مثل الأردن وجيبوتي واليمن وفلسطين، ستكون لديها قيماً للدخل القومي الإجمالي أعلى من الناتج المحلي الإجمالي، وبالعكس، فإن البلدان ذات الناتج المحلي المرتفع أو الاعتماد المنخفض على المساعدات الأجنبية والاستثمار الأجنبي المباشر سيكون لديها ناتج محلي إجمالي أعلى من الدخل القومي الإجمالي.

تطور الناتج المحلي الإجمالي والدخل القومي الإجمالي للدول العربية (2000-2019)
(مليار دولار)

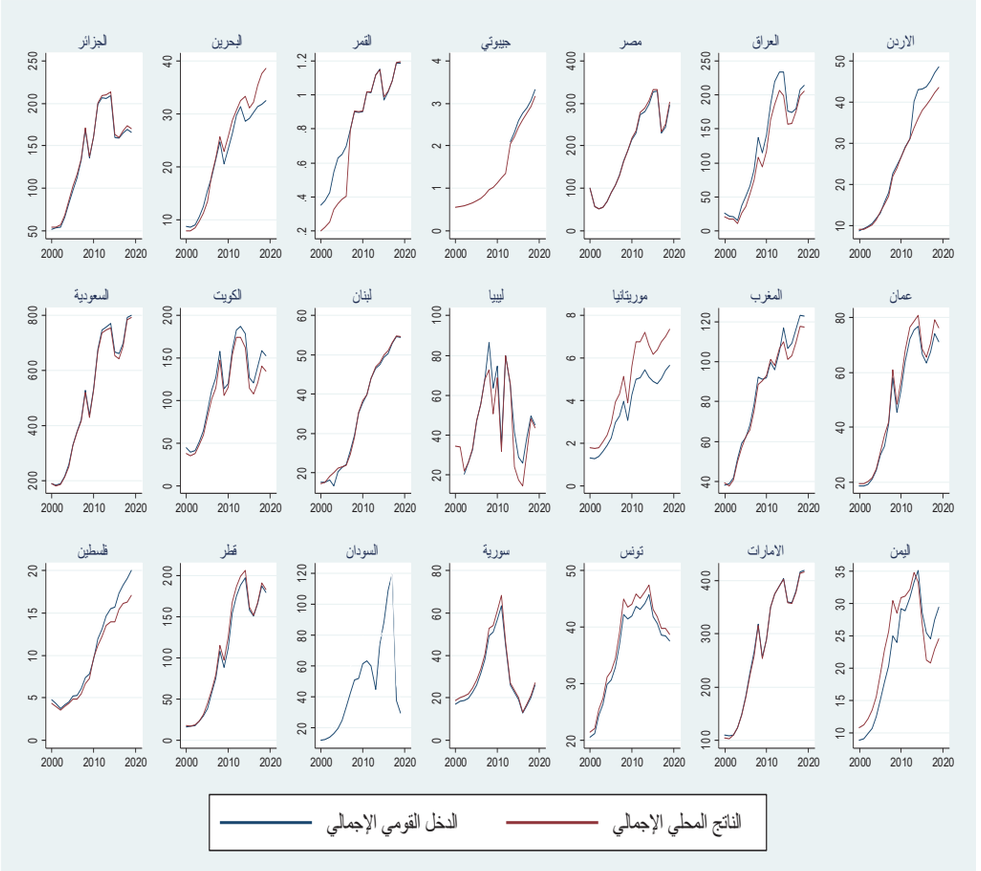

المصدر: قاعدة بيانات التقرير الاقتصادي العربي الموحد.

تباينت معدلات النمو بالأسعار الثابتة بين مختلف القطاعات في الدول العربية، حيث تراوح معدل النمو في قطاع الزراعة بين زيادة بلغت نحو 25.4 في المائة في ليبيا، وانكماش قُدر بحوالي 6.0 في المائة في الجزائر، وتراوحت معدلات نمو قطاع الصناعات الاستخراجية بين حوالي 14 في المائة في مصر وانكماش بلغ نحو 19.7 في المائة في الجزائر، أما في قطاع الصناعات التحويلية فسجلت ليبيا أعلى معدل نمو قُدر بحوالي 27 في المائة، وسجلت لبنان انكماشاً للقيمة المضافة بالأسعار الثابتة لهذا القطاع بلغ نحو 26.4 في المائة، الشكل (4).

الناتج المحلي الإجمالي حسب بنود الإنفاق

شهد عام 2019 تغيرات ملحوظة في حصص ومعدلات نمو بنود الإنفاق الرئيسة بالمقارنة مع العام 2018، حيث زادت حصص الاستهلاك العائلي والحكومي والاستثمار في الناتج، وتراجع في حصة صافي الصادرات غير المنظورة أي فجوة الموارد بحوالي 3 في المائة، وتغير نسق نمو مختلف تلك البنود. وتوزع الناتج المحلي الإجمالي في العام 2019 إلى 50.1 في المائة للاستهلاك العائلي، و18.2 في المائة للاستهلاك الحكومي، و26.3 في المائة للاستثمار. وقابل الزيادات في حصص الاستهلاك النهائي والاستثماري، تغير في الأهمية النسبية لفجوة الموارد من 8.5 في المائة خلال العام 2018 إلى 5.4 في المائة خلال العام 2019، نتيجة الانخفاض في عائدات الصادرات بالنسبة للدول المصدرة للنفط وضعف أداء الصادرات في عددٍ من الدول العربية الأخرى.

وساهم في زيادة الاستهلاك النهائي في الدول العربية كمجموعة في عام 2019 نمو الاستهلاك العائلي بنسبة 5.3 في المائة بالمقارنة مع نسبة 0.6 في المائة خلال عام 2018، في الوقت الذي تراجع فيه نمو الاستهلاك الحكومي خلال نفس الفترة من 6.6 إلى 2.0 في المائة، نتيجة لانخفاض أسعار وعائدات النفط، التي انعكست كذلك في انكماش صادرات السلع والخدمات بنسبة 5.2 في المائة وتراجع وتيرة نمو الواردات من حوالي 3.4 في المائة عام 2018 إلى نحو 1.4 في المائة عام 2019، الجدول رقم (4).

الشكل (4): معدلات نمو أهم قطاعات الإنتاج بالأسعار الثابتة في الدول العربية (2019) (%)

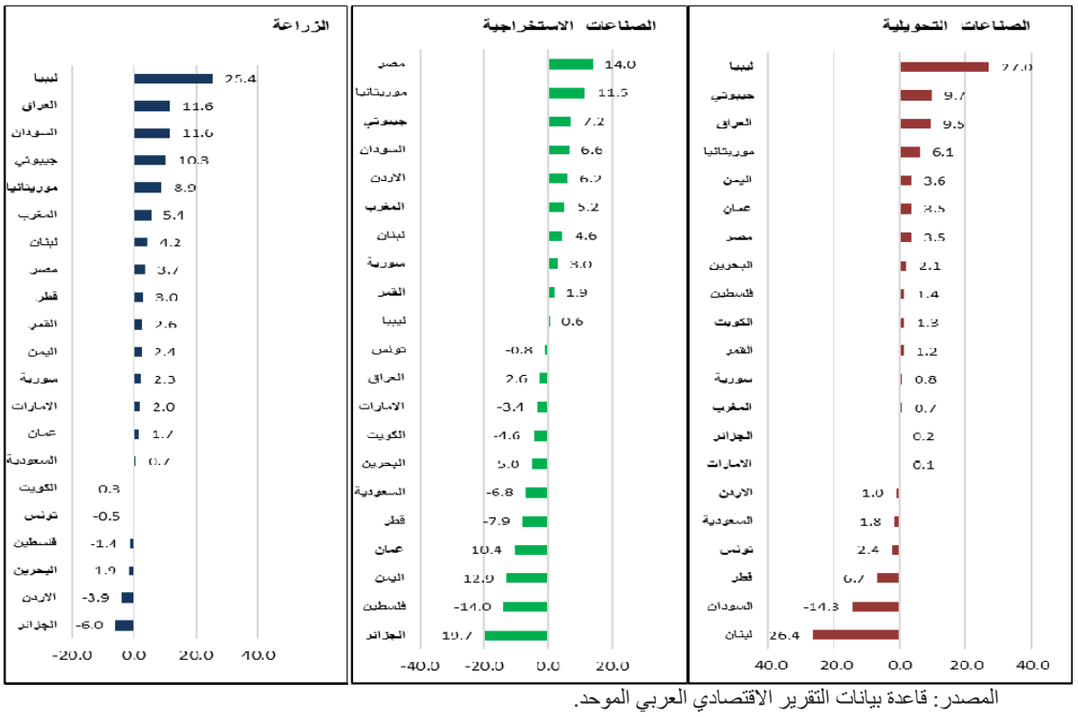

المصدر: قاعدة بيانات التقرير الاقتصادي العربي الموحد.

الجدول رقم (4)
الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية حسب بنود الإنفاق
(2010 و2017 و2018 و2019)

	الأهمية النسبية لبنود الإنفاق				معدل النمو السنوي بالأسعار الجارية		
	2010	2017	2018	2019	2015-2010	2018 - 2017	2019 - 2018
الاستهلاك النهائي	**61.1**	**70.3**	**66.4**	**68.3**	**6.6**	**2.2**	**4.4**
الاستهلاك العائلي	45.5	51.9	48.3	50.1	5.9	0.6	5.3
الاستهلاك الحكومي	15.6	18.4	18.1	18.2	8.7	6.6	2.0
الاستثمار الإجمالي	**27.3**	**26.8**	**25.1**	**26.3**	**3.7**	**1.5**	**6.3**
فجوة الموارد	**11.6**	**2.9**	**8.5**	**5.4**	...	...	...
صادرات السلع والخدمات	49.9	43.9	47.7	44.6	-0.1	17.6	-5.2
واردات السلع والخدمات	38.3	41.0	39.3	39.1	5.5	3.4	1.4
الناتج المحلي الإجمالي	**100**	**100**	**100**	**100**	**3.1**	**7.9**	**1.6**

المصدر: الملحقان (5/2) و(6/2)، وقاعدة بيانات التقرير الاقتصادي العربي الموحد.

أظهرت معدلات تغير بنود الإنفاق بالأسعار المحلية الثابتة في الدول العربية فرادى تباينا كبيراً.[3] فقد تراوحت معدلات تغير الاستهلاك العائلي بالأسعار الثابتة المحلية بين نمو بلغ حوالي 8.9 في المائة في ليبيا، وانكماش بنحو 13.0 في المائة في السودان.

كما انكمش الاستهلاك العائلي في كل من لبنان بنسبة 3.4 في المائة وفي اليمن بنسبة 2.2 في المائة، نتيجة للظروف الداخلية التي عرفها هذين البلدين. تراوحت معدلات نمو الاستهلاك الحكومي بالأسعار الثابتة بين زيادة بلغت نسبتها 12.6 في المائة في الإمارات وانكماش بلغ نحو 14.0 في المائة في لبنان، الشكل (5).

وانخفض الاستهلاك الحكومي بالأسعار الثابتة في كل من مصر والسعودية وفلسطين والسودان وسورية، بينما ارتفع بدرجات متفاوتة في بقية الدول.

شهد نسق الاستثمار بالأسعار الثابتة خلال عام 2019 ارتفاعاً ملحوظاً في كل من العراق بنسبة 23.1 في المائة، والسعودية بنسبة 15.2 في المائة، ومصر بنسبة 13.6 في المائة والكويت بنسبة 11.2 في المائة، وعُمان بنسبة 8.7 في المائة، بينما انكمش في كل من الجزائر والبحرين ولبنان وفلسطين والسودان وسورية وتونس واليمن، وارتفع في بقية الدول بنسب تراوحت بين 8.0 في المائة في ليبيا و0.3 في المائة في المغرب.

[3] لتقدير القيم بالأسعار الثابتة المحلية، تم تخفيض الاستهلاك العائلي باستخدام مؤشر أسعار المستهلكين، وتخفيض الاستهلاك الحكومي والاستثمار، باستخدام مخفض الناتج.

الشكل (5): معدلات نمو أهم بنود الإنفاق بالأسعار الثابتة في الدول العربية (2019) (%)

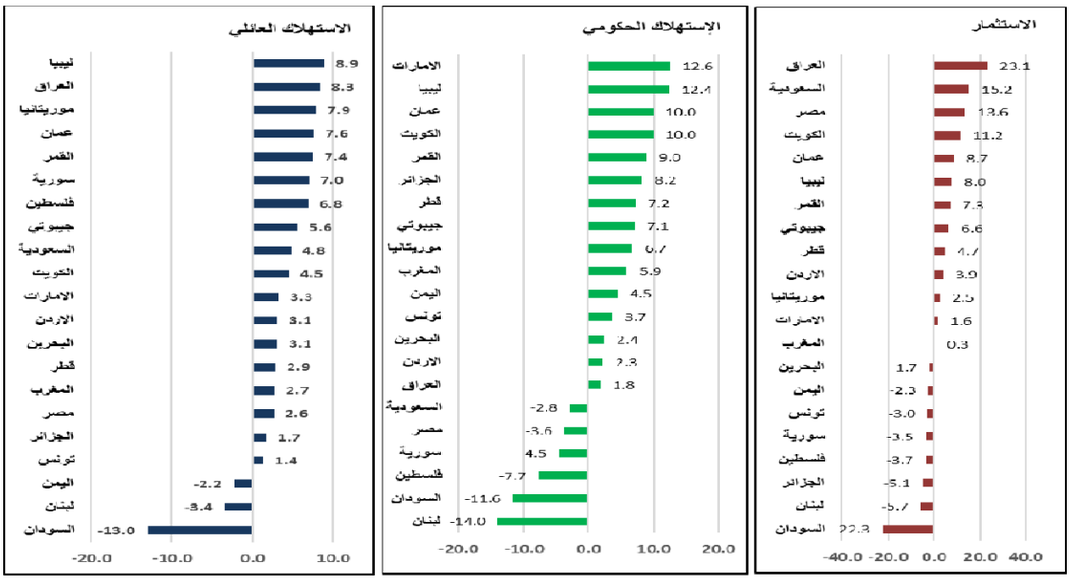

المصدر: الملحقان (5/2) و(6/2)، وجدول رقم (2). قاعدة بيانات التقرير الاقتصادي العربي الموحد.

الاستثمار والادخار

أظهرت حصّة الاستثمار في الناتج المحلي الإجمالي، على مستوى الدول العربية فرادى، تفاوتاً واضحاً، حيث بلغت النسبة أعلى مستوياتها في قطر بحوالي 45.1 في المائة، وسجلت أدناها في ليبيا بنسبة 3.1 في المائة. وكانت حصة الاستثمار كذلك في كل من الجزائر والمغرب والبحرين والكويت والسعودية وموريتانيا وفلسطين، على الترتيب، أعلى من المتوسط العربي، فيما كانت دون المتوسط العربي في باقي الدول، الشكل (6).

قدرت نسبة الادخار المحلي من الناتج المحلي الإجمالي العربي في العام 2019 نحو 31.7 في المائة، مقارنةً بحوالي 33.3 في المائة لعام 2018، أي بانخفاض بلغ حوالي 1.6 نقطة مئوية. يعود سبب ذلك إلى انخفاض عوائد صادرات النفط خاصة في الدول العربية المصدرة الرئيسية للنفط، وصعوبة تخفيض الإنفاق الاستهلاكي بشكل كبير خاصةً في ظل الظروف الداخلية التي تشهدها بعض الدول العربية.

الشكل (6): معدل الادخار والاستثمار في الدول العربية (2019)

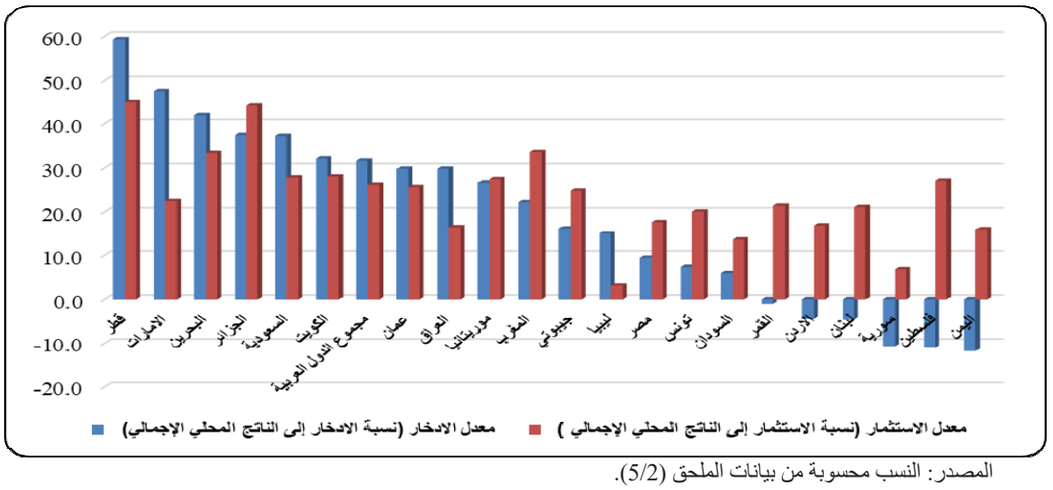

المصدر: النسب محسوبة من بيانات الملحق (5/2).

واختلفت معدلات الادخار على مستوى الدول، حيث سجلت أعلاها في أغلب الدول المصدرة الرئيسة للنفط وهي بالترتيب كل من، قطر والإمارات والبحرين والجزائر والسعودية والكويت وعُمان والعراق. بشكل عام تراوحت معدلات الادخار في الدول العربية بين 59.3 في المائة في قطر و11.8- في المائة في اليمن.

وسجلت كذلك، إلى جانب اليمن، كل من القُمر والأردن ولبنان وسورية وفلسطين معدلات ادخار سالبة، وهو ما يعني وجود فجوة في الموارد المحلية، الشكل (6).

يظهر الشكل (6)، أنه كان هناك فجوة ادخار محلي، أي أن معدل الادخار المحلي كان أقل من معدل الاستثمار، في 13 دولة عربية، بينما كان هناك فائض ادخار محلي في الدول المصدرة الرئيسية للنفط ما عدا الجزائر، التي سجلت ثاني أعلى معدل استثمار في الدول العربية عام 2019.

صادرات وواردات السلع والخدمات وفجوة الموارد

تأثرت الصادرات العربية بانخفاض أسعار وعائدات الصادرات النفطية، حيث تراجعت قيمة الصادرات العربية من السلع والخدمات إلى 1222.6 مليار دولار في عام 2019 أي بنسبة انخفاض 5.2 في المائة بالمقارنة مع عام 2018، في حين بلغت قيمة الواردات العربية من السلع والخدمات في العام 2019 حوالي 1073.7 مليار دولار، مسجلة بذلك ارتفاعاً بنسبة 1.4 في المائة بالمقارنة مع العام 2018. وبذلك تراجعت نسبة تغطية الصادرات العربية إلى إجمالي الواردات العربية من السلع والخدمات في العام 2019 إذ بلغت حوالي 113.9 في المائة مقارنةً بنسبة 121.8 في المائة في العام 2018، الشكل (7).

على مستوى الدول، تباينت مستويات تغطية الصادرات إلى الواردات في عام 2019 وتراوحت بين نسبة 147.4 في المائة في العراق و25.1 في المائة في اليمن، وسجلت معظم الدول العربية المصدرة الرئيسية للنفط نسبة تغطية تجاوزت 100 في المائة من الواردات، وسجلت كل من العراق وقطر والإمارات والسعودية وليبيا نسبة تغطية أعلى من المتوسط العربي أما بقية الدول، فسجلت نسب تغطية أقل من المتوسط.

بالمقارنة مع نسب التغطية لعام 2018، فقد سجلت ست دول عربية فقط تحسنا في تلك النسب وهي، البحرين وجيبوتي والسودان ولبنان ومصر وموريتانيا. وباستثناء البحرين، سجلت الدول الخمس المتبقية نسب تغطية أقل من 100 في المائة في كلتا السنتين، الشكل (7).

الشكل (7): نسبة تغطية الصادرات للواردات في الدول العربية (2018–2019) (%)

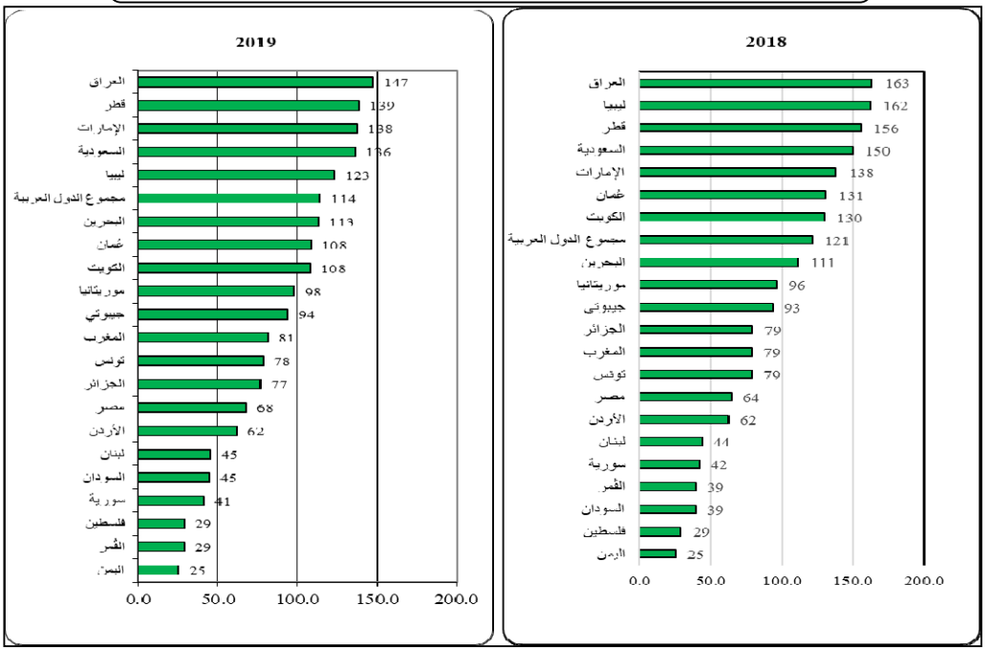

المصدر: النسب محسوبة من بيانات الملحق (5/2) و(6/2).

أوضاع الفقر في الدول العربية

تطور مؤشرات الفقر

يعيش حوالي 40 في المائة من عدد السكان في الدول العربية تحت خط الفقر الدولي المُقدر بحوالي 2.75 دولار أمريكي في اليوم باستخدام الدولار المعادل للقوى الشرائية. لكن تُخفي الأرقام المجمعة التباين الكبير بين مستويات الفقر في الدول العربية سواءً باستخدام مؤشرات الفقر المعتمدة على خطوط الفقر الوطنية أو الدولية، الملحق (7/2).

تُشير آخر بيانات أوردها التقرير السنوي للجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا سنة 2018، أن نسبة الفقر في المنطقة قد زادت سوءً منذ عام 2010. وتم تسجيل أعلى مستويات للفقر في موريتانيا بنسبة 89.1 في المائة، ويليها القُمر بنسبة 73.9 في المائة، والسودان بنسبة 73.5 في المائة واليمن بنسبة 69.1 في المائة. وسُجلت أعلى نسب الفقر المُدقع في موريتانيا بنسبة 51.6 في المائة، وفي السودان بنسبة 49.9 في المائة، واليمن بنسبة 30.6 في المائة، الشكل (8).

الشكل (8): مؤشرات الفقر في الدول العربية (2018)

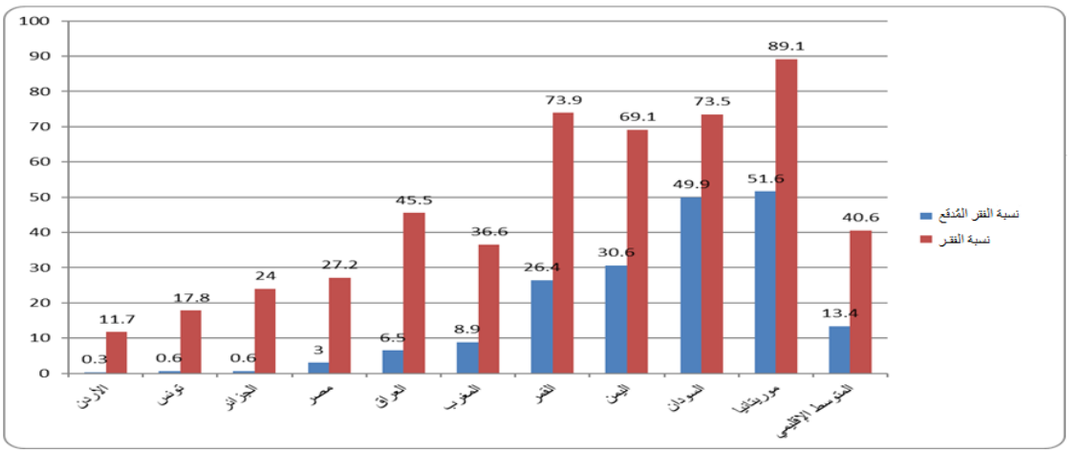

المصدر: اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) (2018)، "التقرير السنوي"، الأمم المتحدة.

إضافة إلى ذلك، فقد بينت بعض الإحصائيات تراجعاً في تحقيق أهداف التنمية المستدامة المتعلقة بالقضاء على الفقر وعدم المساواة في المنطقة العربية، حيث يقدر أن حوالي ثلثي عدد السكان يعتبرون في حالة فقر أو معرضين للفقر بينما 15 في المائة من الفقراء يعانون من الفقر المُدقع. من ناحية أخرى، فإن نسبة 44.1 في المائة من الأطفال يعيشون في حالة فقر، وحوالي 24.7 في المائة منهم في حالة فقر مُدقع. وترجع هذه الأوضاع بشكل رئيس إلى عدم تكافؤ الفرص الاقتصادية والاجتماعية وكذلك المكانية (Spatial Inequality) بين الحضر والريف. وفي هذا الخصوص، قُدر بأن حوالي ثلثي السكان الفقراء ونسبة 83.4 في المائة من السكان الذين يعانون من الفقر المُدقع هم من المناطق الريفية[4] وفي العموم، فإن وقع الفقر يكون أكبر على سكان المناطق الريفية والأسر غير المتعلمة والسكان ذوي الظروف والخلفيات الأسرية الموروثة المتواضعة، مما يبين أهمية القضاء على مصادر عدم تكافؤ الفرص الاقتصادية من أجل مواجهة الفقر في الدول العربية. على هذا الأساس، فإن سياسات مكافحة الفقر يجب أن تأخذ بعين الاعتبار الخصائص الاقتصادية والجغرافية والخلفيات الاجتماعية للفقراء، لأنه كما بينت التجارب ليس هناك سياسات بعينها لمكافحة الفقر تكون صالحة في كل زمان ومكان وبغض النظر عن خصائص المجموعات المستهدفة من السكان، وهذا يُعتبر أحد أهم الاستنتاجات التي يُمكن الخروج بها من أعمال الاقتصاديين الثلاث الحائزين على جائزة نوبل في الاقتصاد لعام 2019، الإطار (2).

[4] اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) (2018)، "التقرير السنوي" - الأمم المتحدة.

الإطار (2)
رؤى لتقييم سياسات الفقر من الفائزين بجائزة نوبل لعام 2019

في 14 أكتوبر 2019، منحت الأكاديمية الملكية السويدية للعلوم جائزة نوبل في الاقتصاد لأبيجيت بانيرجي، وإستير دوفلو، ومايكل كريمر عن "مقاربتهم التجريبية لتخفيف حدة الفقر في العالم". جاءت الجائزة كاعتراف بأن العديد من قضايا التنمية خاصة تلك المتعلقة بمكافحة الفقر يمكن تجزئتها وطرحها على نحو أفضل في شكل أسئلة أصغر يتم الإجابة عليها من خلال تجارب ميدانية مصممة بعناية، تُسمى التجارب العشوائية الضابطة (Randomized Controlled Trials (RCT))، وهي طريقة مستعارة من البحوث الطبية.

تتمثل هذه المقاربة في قياس تأثير السياسات المقترحة من خلال اختيار مجموعة تجريبية (Experimental Group) ومجموعة ضابطة (Control Group) يتم اختيارهما عشوائياً بحيث تكون المجموعتين متشابهتين في كل الخصائص سوى أن المجموعة التجريبية سيخضع أعضاؤها للبرنامج أو السياسة المقترحة، بينما لا تخضع مجموعة الضبط للبرنامج أو السياسة، بحيث يمكن أن يُنسب أي اختلاف في السلوك أو النتائج بعد الفترة التجريبية لتأثير البرنامج أو السياسة فقط.

من المفترض أن تحل هذه المقاربة المشكلات التي تعاني منها المنهجيات التقليدية في تقييم آثار السياسات والبرامج نتيجة للافتراضات غير الواقعية التي تستند إليها ولتداخل عدة عوامل يمكن أن تؤثر على نتائج التقييم وتجعلها متحيزة، من خلال عزل تلك العوامل. من الفوائد الأخرى لمنهجية RCT هي وجود قابلية للتعميم لوضعيات مشابهة (External Validity).

طبق الفائزون بالجائزة مقاربة التجارب العشوائية الضابطة لتقييم طيف واسع من السياسات في مجال الصحة والتعليم وأسواق الائتمان والحوكمة. وأجروا أبحاثًا ميدانية مكثفة في الهند وعدة دول في إفريقيا لتطوير تدخلات يُمكنها مكافحة الفقر بشكل أفضل. فعلى سبيل المثال، من خلال عدد من التجارب الميدانية في كينيا، وجدوا أن نقص الموارد لم يكن السبب الرئيس لضعف أداء المدارس والتلاميذ، بل نقص الدعم التعليمي والافتقار إلى مساءلة المعلمين بشكل عام. كما استفاد، نتيجة لإحدى دراساتهم، أكثر من 5 ملايين طفل هندي من برامج الدروس الخصوصية التداركية في المدارس.

لكن على الرغم من أن مقاربة التجارب العشوائية الضابطة تبدو واعدة، إلا أن العديد من الاقتصاديين البارزين يشككون في دقة نتائجها، وعلى الأخص أنجوس ديتون، وبراناب باردان، وجون دريز، ونانسي كارترايت، الذين يعتقدون أن التجارب العشوائية الضابطة هي طريقة قد تؤدي إلى استنتاجات خاطئة حول سياسات مكافحة الفقر وتصميمها وتنفيذها، خاصة وأن التحديد العشوائي للمجموعتين لا يقضي بالضرورة على جميع التحيزات الممكنة في التجربة، فضلاً عن أن هذه المقاربة مناسبة لبعض العلوم مثل علم الأحياء والكيمياء والفيزياء أكثر من العلوم الاجتماعية، حيث يمكن التحكم بشكل أفضل في العوامل الخارجية المؤثرة مقارنة بعوامل مثل السلوك البشري، والتي يصعب ضبطها.

في هذا السياق، يرى براناب باردان، أن الشوائب في مقاربة التجارب العشوائية الضابطة تنبع من مشاكل التصميم والمشاركة والتنفيذ، ولا يمكن تعميم نتائجها خاصة وأنها لا تُظهر سوى متوسط التأثير، وأن العديد من التدخلات المقترحة لمكافحة الفقر كانت ضيقة النطاق ولم تشمل الأسباب الحقيقية للفقر. وفي نفس السياق، يقول جون دريز أن مقاربة التجارب العشوائية الضابطة لا تأخذ بعين الاعتبار أن إجراءات مكافحة الفقر غالباً ما تكون قراراً سياسياً، بالتالي فإن إجراءات مكافحة الفقر المستندة إلى هذه المقاربة قد تؤدي إلى تدخلات خاطئة لمجرد أنها لم تكن مصممة لفهم كيف يتم اتخاذ القرارات السياسية. علاوة على ذلك، يميل النموذج السلوكي الضمني في هذه المقاربة، إلى تفسير الفقر وهشاشة الوضع المعيشي على أنها نتيجة ترجع بشكل رئيس لسوء السلوك الفردي وقلة المعرفة والإدراك من جانب الفقراء، وليس نتاجاً للنظام الاقتصادي والسياسي المتبع. على هذا الأساس، فإن مقترحات هذا النوع من التجارب، القاضي بتدخلات لتغيير سلوك الأفراد "لإعادة هندسة الفقراء" مبسط للواقع ويفتقر إلى رؤية أوسع.

إن الآراء المختلفة بشأن مقاربة التجارب العشوائية الضابطة لا تنفي أنها تفتح آفاقا جديدة بالنسبة للبحوث الاقتصادية في مجال تقييم السياسات والبرامج. في المقابل، فإن الحاجة لا تنتفي للمنهجيات التقليدية مثل التحليل الإحصائي ونماذج التوازن العام. وهذا يدعو إلى توظيف قدرات المنهجيات المختلفة والاستفادة من نقاط قوة كل منها لتعزيز موثوقية نتائج البحوث، وعدم إغفال المسببات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية للفقر وعدم المساواة في توزيع الدخل والفرص.

الفقر متعدد الأبعاد

هناك شبه إجماع بأن الفقر يتعدى كونه نقصًا في الدخل والاستهلاك، لذلك يتم استخدام دليل الفقر متعدد الأبعاد الذي ينشره تقرير التنمية البشرية الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي منذ عام 2010. ويُعرف هذا الدليل الفقر على أنه متكون من ثلاثة أبعاد تتمثل في النقص في المستوى التعليمي وفي الحالة الصحية وسوء تغذية وصعوبة الوصول إلى الخدمات الأساسية وبيئة معيشية غير مستقرة. وتضم المنطقة العربية أكبر عدد من السكان في فئة الفقر متعدد الأبعاد وذلك بنسبة 15.7 في المائة، ويأتي تصنيفها بعد منطقتي أفريقيا جنوب الصحراء وجنوب آسيا التي قُدرت نسب الفقر متعدد الأبعاد فيها بحوالي 57.5 في المائة و31 في المائة، على التوالي. وتُفيد أحدث احصائيات عن الدول العربية المتوفرة عنها بيانات، بأن الدول الأكثر تسجيلاً لأعلى مستويات من حيث الفقر متعدد الأبعاد هي السودان وموريتانيا واليمن، بينما في المقابل سجلت الأردن وفلسطين وتونس أدنى نسب الفقر متعدد الأبعاد، الشكل (9).

الشكل (9): نسبة السكان الذين يعيشون في فقر متعدد الأبعاد (%)

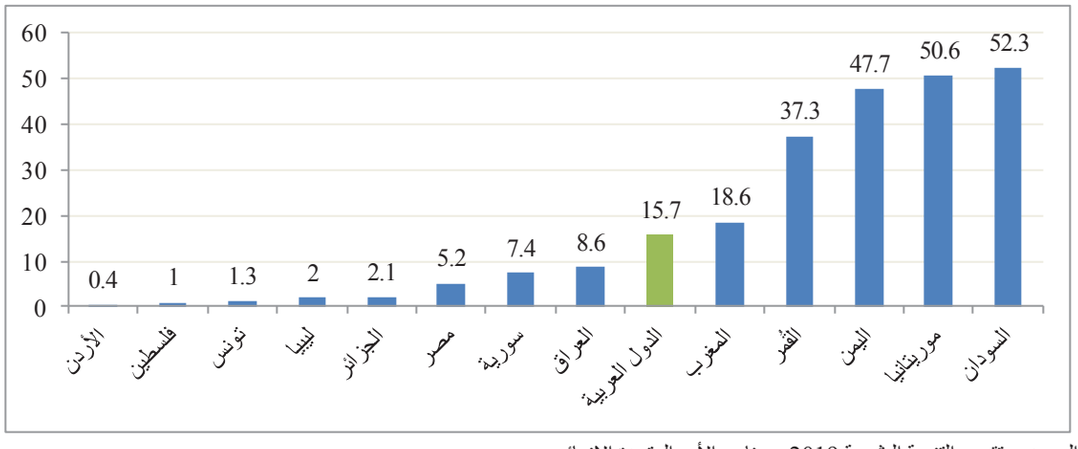

المصدر: تقرير التنمية البشرية 2019، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

بصفة عامة، فإن الظروف المعيشية في الدول الأشد فقراً، بمفهوم فقر الدخل، لها وزن أكبر في قيمة الدليل، بينما تكون مساهمة الجوانب الصحية والتعليمية أكبر بالنسبة للدول متوسطة ومرتفعة الدخل. وفيما يتعلق بالدول العربية المتوفر عنها معلومات في دليل الفقر متعدد الأبعاد، فإن البعد التعليمي هو أكبر عامل يساهم في الدليل بالنسبة لمعظم البلدان العربية، باستثناء فلسطين، حيث إن العامل الأكبر هو البعد الصحي، الشكل (10).

توزيع الدخل وعدم المساواة

يُشير مؤشر جيني، الذي يبيّن مدى التفاوت في توزيع الدخل بشكل عام، بأن الدول الأكثر تفاوتاً هي القُمر (45.0 في المائة) وجيبوتي (41.6 في المائة) والمغرب (38.8 في المائة)، بينما كانت لبنان (31.8 في المائة) والعراق (29.5 في المائة) من الدول الأقل تفاوتاً حسب أحدث البيانات المتوفرة، الملحق (7/2).

يُظهر مؤشر جيني بالنسبة للدول العربية مستويات معتدلة نسبيًا للتفاوت في توزيع الدخل، لكنه لا يظهر كيف يوزع الدخل أو الإنفاق على مختلف شرائح المجتمع، وهو ما يُبرر أهمية النظر إلى منحنيات توزيع الدخل عند تقييم عدم المساواة في المنطقة.

تحتل المنطقة العربية المرتبة الأعلى في التفاوت في الدخل بالمقارنة مع مجموعات الدول الأخرى حيث حصل 10 في المائة من السكان الأكثر دخلاً على 61 في المائة من الدخل قبل احتساب الضرائب، بينما حصلت فئة الدخل الوسطى من السكان، على حوالي 30 في المائة من الدخل، وحصلت فئة ال 50 في المائة الأقل دخلاً من السكان على 26 في المائة من الدخل[5].

[5] الإسكوا (2018)، مصدر سبق ذكره.

الشكل (10): دليل الفقر متعدد الأبعاد ومساهمة الأبعاد في الدليل (%)

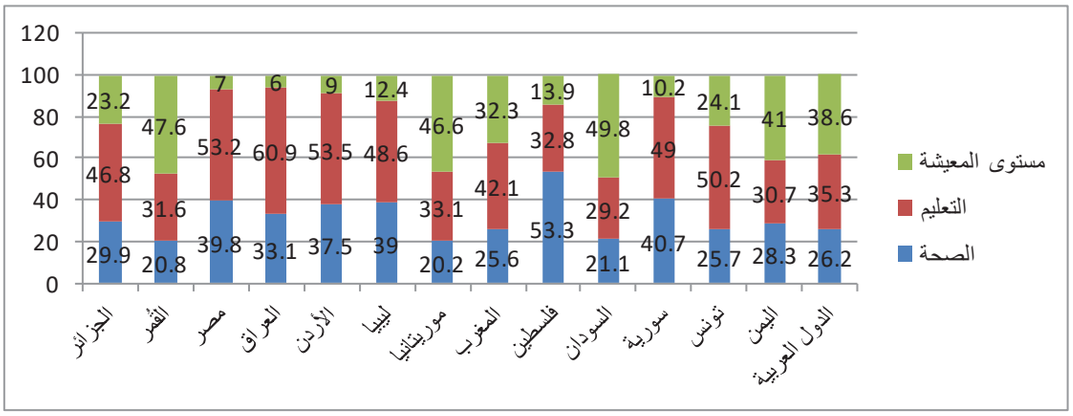

المصدر: تقرير التنمية البشرية (2019)، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

أصبح هناك شبه إجماع بأن هناك تفاوت أهم من تفاوت الدخل أو الثروات، وهو التفاوت في الفرص والخيارات البشرية. من أسباب انتشار الفقر في عدد من الدول العربية عدم تكافؤ الفرص الاقتصادية وفرص النفاذ إلى الخدمات الأساسية بين مختلف أفراد المجتمع. فالفقر في مفهومه الواسع يشمل درجة الحرمان من القدرات الأساسية، بالإضافة إلى الدخل، مثل الصحة والتعليم والمعرفة والسكن والمشاركة في الحياة العامة والتمتع بالحرية وعدم التعرض للتهميش، وهي كلها وسائل لتحقيق التنمية البشرية. وعلى هذا الأساس، فإن القضاء على الفقر بمفهومه الواسع يتطلب توسيع خيارات البشر دون تفرقة أي ضمان تكافؤ الفرص بين مختلف أطياف المجتمع، بحيث أن ما يُحدد دخل الفرد أو ثروته بشكل رئيس، هو مجهوده واجتهاده ومثابرته، وبدرجة أقل الحظ أو الوضع العائلي الموروث أو النوع أو مكان الولادة أو مكان السكن (الحضر أو الريف). لكن مع ذلك، يبقى ضيق الخيارات وقلة الفرص في النفاذ إلى تعليم نوعي جيد ورعاية صحية مقبولة وسكن وفرص للعمل لائقة، محصوراً بالخصوص في الفئات الضعيفة وسكان الريف. لذا فإن الحد من عدم تكافؤ الفرص هو عامل أساسي لمكافحة الفقر في الدول العربية.

رغم تحسن أوضاع المنطقة العربية في دليل عدم المساواة في التنمية البشرية، حيث انخفضت النسبة من 27.4 في المائة في عام 2010 إلى 24.5 في المائة في عام 2018، إلا أن ترتيب مجموعة الدول العربية وفق هذا الدليل يأتي بعد مجموعة دول أفريقيا جنوب الصحراء ودول جنوب آسيا، وتلك النسبة تعد أعلى من المتوسط العالمي الذي قدّر بنسبة 20.2 في المائة.

وبالنظر إلى مصادر عدم المساواة في التنمية البشرية، فإن عدم المساواة في التعليم هو أكبر عامل (32.6 في المائة) يليه عدم المساواة في الدخل (26.1 في المائة) وعامل الصحة المُقاس بمتوسط العمر المتوقع (15.7 في المائة). وهذا يعكس نفس الاتجاهات التي استنتجت من خلال تحليل دليل الفقر متعدد الأبعاد أعلاه[6]. ومن هذا المنطلق، فإن الحرص على توفير التعليم للكل يُعد عنصراً مهما لتحقيق مزيد من المساواة وتكافؤ الفرص بين أفراد المجتمع، وبالتالي إحداث تنمية شاملة ومستدامة في المنطقة.

بالنظر إلى عدم المساواة بين الجنسين، فإن مجموعة الدول العربية تسجل أعلى نسبة بعد مجموعة دول أفريقيا جنوب الصحراء حيث قدّر دليل عدم المساواة بين الجنسين بنسبة 53 في المائة في الدول العربية، و57.3 في المائة في أفريقيا جنوب الصحراء في عام 2018، بينما سجلت كل من اليمن والسودان وسورية والعراق أعلى نسب عدم المساواة بين الجنسين، وهي الدول التي شهدت خلال السنوات الأخيرة فترة من عدم الاستقرار، بينما سجلت دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية أدنى النسب لهذا المؤشر بما يعني تحسن في مستويات المساواة بين الجنسين. وتنفرد ليبيا كونها البلد الذي استطاع تحقيق المساواة بين الجنسين رغم الظروف الداخلية المتقلبة، الشكل (11).

[6] تقرير التنمية البشرية 2019، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

الشكل (11): دليل عدم المساواة بين الجنسين (2018)

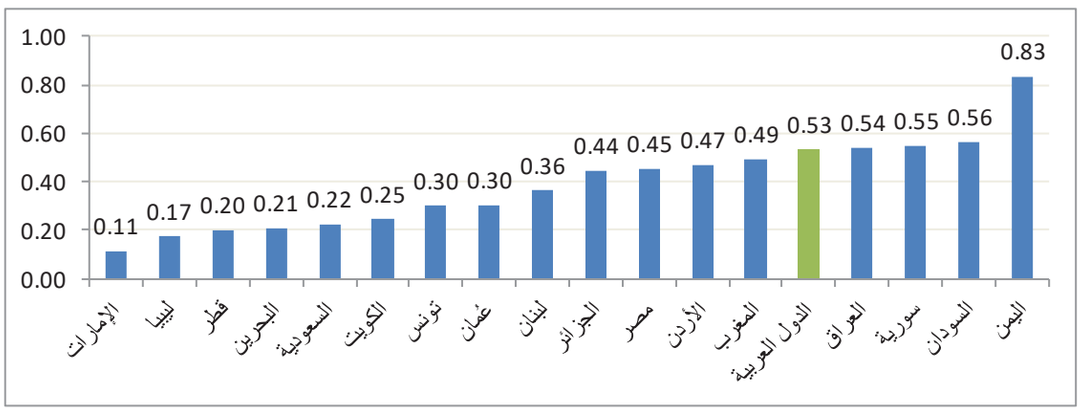

المصدر: تقرير التنمية البشرية 2019، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

بتحليل مصادر الفجوة بين الجنسين من حيث الحصول على التعليم والمشاركة في القوة العاملة، يتبين أن نسبة السكان الذين لا تقل درجة تعليمهم عن الثانوي (بعمر 25 عاماً أو أكثر) تقدّر بحوالي 54.9 في المائة للذكور مقابل 45.9 في المائة للإناث، كما أن نسبة المشاركة في القوة العاملة (بعمر 15 عامًا أو أكثر) تقدّر بنحو 73.8 في المائة للذكور و20.4 في المائة للإناث، وهي النسبة الأدنى مقارنة بجميع المناطق الأخرى في العالم في عام 2018. كما سجلت الدول العربية وأفريقيا جنوب الصحراء أقل نسبة للنساء اللواتي لديهن حسابات في مؤسسة مالية، حيث يعتمد الاستقلال المالي للمرأة على عوامل اجتماعية وثقافية واقتصادية متعددة. ويُعتبر تطوير الاقتصاد الرقمي، كما هو مبين في فصل المحور من هذا التقرير، وتحسين الشمول المالي للمرأة أحد أهم الوسائل الحديثة المتاحة لمكافحة الفقر وتحسين تكافؤ الفرص بين الجنسين، وتجاوز عدد من العقبات الاجتماعية والمكانية التي تعوق تعزيز دور المرأة في الاقتصاد، الإطار (3).

تجدر الملاحظة أنه على الرغم من تحقيق مكاسب كبيرة في مؤشرات الصحة والتعليم في الدول العربية، إلا أن هذا الإنجاز على مستوى النتائج لم يُقابله تخفيض في عدم تكافؤ الفرص، حيث لا تزال فرص النفاذ إلى الخدمات التعليمية والصحية غير متكافئة كمياً ونوعياً بين أفراد المجتمع. على هذا الأساس، هناك ضرورة لمواجهة مصادر عدم التكافؤ في الفرص من خلال السياسات المالية المناسبة[7] والسياسات التي تسهل النفاذ إلى الخدمات الأساسية للطبقات المعزولة وزيادة التوصيل الرقمي واعتماد التقنيات الحديثة لتحسين الشمول المالي وزيادة فرص الحصول على التمويل، وإزالة كل العوائق التشريعية والتنظيمية التي تحد من فرص الحصول على عمل لائق، عن طريق ضمان شفافية آليات التعيين والفصل والتقليل من أنشطة البحث عن الريع، وتحسين كفاءة ما يُسمى ب "المصعد الاجتماعي"، أي قدرة الأفراد على تحسين وضعياتهم الاقتصادية والاجتماعية بالمقارنة مع والديهم. وفي هذا الخصوص أفرد البنك الدولي مؤخراً، مؤشراً عن الازدهار المشترك (Shared Prosperity)، وهو مؤشر يُعبر عن قدرة الناس على العيش بكرامة وفي ظروف مقبولة في المجتمع الذين يعيشون فيه. وتم تعريفه على أنه متوسط معدل النمو السنوي في الاستهلاك الحقيقي للفرد أو دخله للشريحة أقل من 40 في المائة من منحنى توزيع الدخل [8]. ولم تشمل هذه القاعدة إلا ثلاث دول عربية وهي مصر للفترة (2010-2012) وفلسطين للفترة (2011-2016) وتونس للفترة (2010-2015) وهي فترات قديمة نسبياً، لكن أوضحت أن تونس ومصر استطاعت أن تزيد دخل هذه الشريحة خلال الفترات المُغطاة بنسبة أعلى من زيادة متوسط الدخل لمجموع السكان، بينما انخفض دخل تلك الشريحة في فلسطين بأكثر من نسبة انخفاض متوسط الدخل لكل السكان. وتُشير الإحصائيات تحديداً بأن الدخل لدى 40 في المائة الأقل دخلاً من السكان في

[7] تقرير "إعادة التفكير في عدم المساواة في الدول العربية" 2019، منتدى البحوث الاقتصادية واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا - الأمم المتحدة، وقاعدة بيانات التفاوت العالمي في توزيع الدخل (The World Income Inequality Database (WIID).

[8] قاعدة البيانات العالمية للازدهار المشترك (GDSP)، البنك الدولي (تم التحديث منذ مايو 2019).

مصر نما بمعدل 2.58 في المائة أي بوتيرة أسرع من متوسط دخل إجمالي السكان (0.78 في المائة)، كما لوحظ تقدم مُماثل في تونس مع نمو الدخل لدى 40 في المائة الأقل دخلاً من السكان بمعدل 4.97 في المائة مقارنة بمتوسط الدخل لمجموع السكان بنسبة 3 في المائة.

لكن في المقابل انخفض الدخل لدى 40 في المائة الأقل دخلاً من السكان في فلسطين بوتيرة أسرع من المتوسط بمعدل -0.89 في المائة مقارنة بمتوسط دخل إجمالي السكان بنسبة -0.55 في المائة.

الإطار (3)
الاقتصاد الرقمي وتأثير فيروس كورونا المستجد على أوضاع الفقر وعدم المساواة في الدول العربية

شهدت جميع دول العالم انكماشاً اقتصادياً كبيراً في عام 2020 بسبب آثار الإجراءات والترتيبات التي تم اتخاذها لمواجهة انتشار مرض فيروس كورونا المستجد، عقب اغلاق جميع الأنشطة والقطاعات غير المرتبطة بالمستلزمات الأساسية مما أثر على دخول الأفراد وقطاع الأعمال ككل، وخاصةً على المنشآت الصغيرة والمتوسطة، وهو ما أدى إلى انخفاض الانتاج العالمي، والتجارة الخارجية وشبه توقف حركة الطيران بين مختلف دول العالم. كنتيجة لذلك، ارتفعت نسب فقدان موارد الرزق ومعدلات البطالة خاصة بين الشباب والفئات الضعيفة. ومن الواضح أن الفقراء وضحايا عدم المساواة هم الأكثر تعرضاً للنتائج المدمرة لجائحة كورونا، حيث ليس لديهم مصادر دخل مستقرة ويعمل معظمهم في القطاع غير الرسمي دون تغطية اجتماعية مناسبة ولا تسمح لهم طبيعة عملهم العمل من المنازل. علاوة على ذلك، فإن ظروف المعيشة غير الصحية في بعض الأحيان لهذه المجموعات تساهم في تواجد معدل إصابة بالفيروس أكبر بينهم، مع قلة فرصهم للحصول على الرعاية الصحية المناسبة لمعالجة العدوى المحتملة.

كآلية للتعامل مع الحجر الصحي وانقطاع النشاط الاقتصادي الذي حدث نتيجة لانتشار الفيروس، أصبحت هناك حركة سريعة نحو اعتماد تقنيات المعلومات والاتصالات والمنصات الرقمية. وتشمل هذه الآلية إطلاق خدمات الحكومة الإلكترونية لا سيما الهويات الرقمية الموحدة لتوزيع المساعدات على مستحقيها والتصديق الإلكتروني على الوثائق والتوقيع عن بعد، وبرامج للتدريس عن بعد وتلقي التوصيات والوصفات الطبية عن بعد، والتسوق عبر الإنترنت واستخدام خدمات التوصيل إلى المنازل، فضلاً عن برامج متعددة أخرى تهدف لخدمة المواطنين باستخدام المنصات الرقمية، خاصة الخدمات المصرفية الإلكترونية مثل الدفع عن بُعد (Contactless Payments) والاعتماد بشكل أكبر على التحويلات عبر الإنترنت. من المتوقع أن تواجه الدول العربية التي تعاني من نقص في البنية التحتية لتقنيات المعلومات والاتصالات صعوبات في تنفيذ مزايا الخدمات الإلكترونية المذكورة والاستفادة منها، خاصة في هذا الوقت بالذات.

الأهم من ذلك، فإن المجموعات الضعيفة التي ليس لديها امكانيات للوصول إلى الإنترنت أو تقنيات الاتصالات والمعلومات الحديثة لن تستطيع الاستفادة من الحلول الرقمية التي توفرها الحكومات والشركات، كما أن نقص التعليم والمعرفة الرقمية في هذا المجال يمثل حاجزاً للاستفادة من كامل المميزات التي تقدمها تلك التقنيات في هذه الأوقات الحرجة. ولذلك، فإنه من المتوقع أن تتسع الفجوة بين الأغنياء والفقراء وتساهم في زيادة عدم المساواة من حيث الدخل والفرص بسبب الفجوة الرقمية وهذه الانقسامات الهيكلية القائمة. في المقابل، تؤدي هذه الطفرة المفاجئة في الحلول التقنية المستنبطة إلى تسريع الحركة نحو ربط هذه المجموعات الضعيفة بالاقتصاد الرقمي، بما يساهم في تحقيق أهداف التحول الرقمي وتجسير الفجوة الرقمية بين مختلف أطياف المجتمع.

ثانيا: التطورات الاجتماعية

السكان

النمو السكاني وحجم السكان

وصل عدد السكان في الدول العربية في عام 2019 إلى حوالي 427 مليون نسمة، بزيادة بلغت حوالي 9 مليون نسمة عما كان عليه عام 2018، وبمعدل نمو يقدر بحوالي 2.1 في المائة. ويعتبر هذا المعدل مرتفعاً، إذ يتخطى ولأول مرة أنظاره في جميع أقاليم العالم الرئيسة[10].

سجلت البحرين أعلى معدل نمو سكاني في عام 2019 حيث بلغ حوالي 3.2 في المائة، تلتها السودان بحوالي 3.0 بالمائة. ويزيد معدل النمو السكاني على 2.5 في المائة في تلك السنة، بالإضافة إلى هاتين الدولتين، في كل من الصومال، والعراق، واليمن، وقد تمكنت الدول العربية الأخرى من الوصول إلى معدلات متوسطة للنمو السكاني بحكم سياساتها الخاصة بتنظيم الأسرة، الملحق (8/2).

التوزيع العمري للسكان

تشير البيانات المتاحة إلى أن نسبة السكان في الفئة العمرية في سن النشاط الاقتصادي (15 – 65 سنة) بلغت في عام 2018 حوالي 64.7 في المائة من إجمالي عدد السكان في الدول العربية. وهي نسبة مماثلة لنظيراتها في دول العالم مجتمعة وفي إقليم الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، في حين تصل هذه النسبة إلى حوالي 66.1 في المائة في أوروبا ووسط آسيا، وإلى حوالي 67.1 في المائة في أمريكا اللاتينية. وتمثل نسبة الفئة العمرية (أقل من 15 سنة) في الدول العربية حوالي 30.4 في المائة أي نحو ثلث السكان، بالرغم من تراجع معدل الخصوبة في الدول العربية مجتمعة. ويتفاوت مستوى نسبة هذه الفئة العمرية فيما بين الدول العربية، إذ يتجاوز أو يقارب 40 في المائة في كل من السودان والصومال وفلسطين والقُمر وموريتانيا واليمن، ويتراوح بين حوالي 22 و38 بالمائة في كل الدول العربية الأخرى، باستثناء الإمارات والبحرين وقطر. ويؤدي حجم هذه الفئة العمرية من السكان إلى الحاجة الملحة للتوسع في برامج تنشئة ورعاية وتشغيل الشباب. ويلاحظ أن نسبة هذه الفئة العمرية في الدول العربية تزيد عن مثيلاتها في أوروبا ووسط آسيا إذ بلغت حوالي 18.1 في المائة، وفي أمريكا اللاتينية حيث تصل إلى 24.9 في المائة، وفي دول العالم مجتمعة حيث تصل إلى حوالي 25.9 في المائة[11]، الملحق (9/2).

التوزيعات السكانية الأخرى

تشير البيانات المتاحة لعام 2019 إلى التفاوت الكبير في عدد السكان بين الدول العربية، حيث يرتفع في مصر إلى حوالي 99.1 مليون نسمة، وفي الجزائر إلى حوالي 43.4 مليون نسمة، وفي السودان إلى حوالي 43.2 مليون نسمة، وفي العراق إلى حوالي 39.1 مليون نسمة، وفي المغرب إلى حوالي 35.6 مليون نسمة، بينما يبلغ عدد سكان كل من جيبوتي والقُمر أقل من مليون نسمة.

أما الكثافة السكانية في عام 2018، فبلغت حوالي 32 نسمة في كل كم^2، وتعتبر هذه الكثافة السكانية منخفضة نسبياً إذا ما قورنت بنفس المؤشر في الولايات المتحدة الأمريكية (36 نسمة/ كم^2)، الصين (148 نسمة/ كم^2)، ألمانيا (237 نسمة/ كم^2)، والهند (455 نسمة/ كم^2)[12].

تتسم البحرين بأعلى معدل كثافة سكانية بين الدول العربية، حيث بلغ 1986 نسمة/ كم^2 في عام 2018، تليها لبنان (656 نسمة/ كم^2)، ثم القُمر (447 نسمة/ كم^2)، بينما لا يتجاوز هذا المؤشر في كل من موريتانيا وليبيا حوالي 4 نسمة/ كم^2 لكل منهما، الملحق (9/2).

بلغت نسبة سكان المناطق الحضرية في عام 2018 حوالي 65 في المائة من إجمالي سكان الدول العربية. وهي نسبة أعلى من مثيلتيها على المستوى العالمي البالغة حوالي 55 في المائة وفي الدول النامية البالغة حوالي 34 في المائة[13]. وتشير البيانات المتاحة إلى غلبة سكان الحضر في الدول العربية، باستثناء السودان والصومال والقُمر ومصر واليمن. تجدر الإشارة إلى أن نسبة سكان الحضر إلى إجمالي السكان بقيت شبه ثابتة في كل من جيبوتي ومصر وقطر والبحرين منذ عام 2010، في حين تناقصت نسبة سكان الريف في كل الدول العربية الأخرى باستثناء سورية وموريتانيا، الملحق (9/2).

---

[10] البنك الدولي – تقرير البنك الدولي 2020.

[11] برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، دليل التنمية البشرية 2019.

[12] قاعدة معلومات البنك الدولي 2020.

[13] اليونيسيف، وضع الأطفال في العالم (2019).

المؤشرات التعليمية

القيد في مرحلة التعليم الأساسي

بلغ معدل القيد الإجمالي في مرحلة التعليم الأساسي في الدول العربية مجتمعة، حسب آخر بيانات متوفرة حتى عام 2018، حوالي 99.6 في المائة وهو أقل من نفس المعدل في باقي الأقاليم الأخرى في العالم، وحتى بالمقارنة مع الدول ذات التنمية البشرية المنخفضة، حيث بلغ هذا المعدل في الدول ذات التنمية البشرية المتوسطة حوالي 111.0 في المائة، وحوالي 100.1 في المائة في الدول ذات التنمية البشرية المنخفضة[14].

ويتبين من خلال البيانات المتوفرة أن تحقيق الهدف المتعلق بتعميم التعليم أضحى في متناول كل الدول العربية، عدا الصومال بسبب الظروف التي يمر بها هذا البلد، حيث لا يتجاوز فيها معدل القيد الإجمالي في مرحلة التعليم الأساسي، في عام 2018، حوالي 32.6 في المائة. وقد سجل هذا المؤشر ارتفاعاً ملحوظاً في باقي الدول العربية، خلال الفترة (2010-2018)، حيث تجاوز 100 في المائة في كل من الإمارات وتونس والجزائر والعراق وعُمان وقطر وليبيا ومصر والمغرب، وتجاوز 90 في المائة في كل من البحرين والسعودية وفلسطين والقُمر والكويت ولبنان وموريتانيا واليمن، وتجاوز 80 في المائة في الأردن، وتجاوز 70 في المائة في كل من جيبوتي والسودان وسورية، الملحق (10/2- أ).

بالنسبة لمعدل القيد الصافي للدول العربية مجتمعة حسب آخر بيانات متوفرة حتى عام 2018، فقد بلغ حوالي 88 في المائة، وهو ما يقل عن المؤشرين المسجلين في باقي الدول ذات التنمية البشرية المتوسطة والمرتفعة، كما يقل أيضا عن مثيله في دول العالم ككل (89.4) [15].

تشير البيانات كذلك إلى أن جميع الدول العربية، عدا الصومال والعراق واليمن، قد وفرت فرصاً شبه متكافئة لالتحاق الإناث والذكور بالمدارس الابتدائية، الملحقان (10/2- ب) و(10/2-ج).

تتأثر مؤشرات التعليم بصفة عامة بالظروف الاستثنائية التي تمر بها بعض الدول العربية والتي أدت إلى إغلاق كثير من المدارس وانشغال بعض الأطفال وأسرهم عنها بسبب أوضاعهم المعيشية.

القيد في مرحلة التعليم الثانوي

بلغ معدل القيد الإجمالي في مرحلة التعليم الثانوي في الدول العربية، حسب آخر بيانات متوفرة حتى عام 2018، حوالي 75.7 في المائة. ويزيد هذا المعدل عن مثيله في الدول ذات التنمية البشرية المتوسطة (حوالي 73 في المائة)، إلا أنه يقل عن مثيله في الدول ذات التنمية البشرية المرتفعة (حوالي 96 في المائة)، ويقترب من مثيله في دول العالم ككل (حوالي 75.6 في المائة)[16].

يتجاوز معدل القيد الإجمالي في مرحلة التعليم الثانوي في عام 2018، حسب البيانات المتاحة، حوالي 80 في المائة في كل من الإمارات والبحرين وتونس والجزائر والسعودية وعُمان وفلسطين وقطر والكويت وليبيا ومصر والمغرب، بينما يتراوح هذا المعدل بين حوالي 25 في المائة و55 في المائة في جيبوتي والسودان وسورية والعراق والقُمر وموريتانيا واليمن. كما تشير البيانات، المتعلقة بالفترة (2010-2018)، إلى حدوث تقدم إيجابي في أداء هذا المؤشر في جميع الدول العربية، عدا الأردن وسورية وقطر ولبنان التي تراجع فيها المؤشر المذكور، الملحق (10/2 - أ).

أما بالنسبة لمعدل القيد الصافي في مرحلة التعليم الثانوي في السنة ذاتها، فقد بلغ في الدول العربية مجتمعة المتوفر عنها بيانات حوالي 66.7 في المائة وهو ما يساوي مثيله على مستوى العالم (حوالي 66.3 في المائة)، ويقل عن نظيره في دول أوروبا وآسيا الوسطى (حوالي 89.9 في المائة)[17]. وعلى مستوى الدول العربية فرادى المتوفر عنها بيانات، فقد كان اتجاهه تصاعدياً في غالبية هذه الدول. وقد شهدت الإمارات وجيبوتي تحسناً جيداً في هذا المؤشر، حيث بلغت زيادته أكثر من حوالي 10 نقاط مئوية لكل منهما. كما يلاحظ أن هذا المعدل قد ارتفع في مصر خلال الفترة (2010-2018) من حوالي 36.3 في المائة إلى حوالي 82.8 في المائة، الملحق (2/- 10 ب).

يشير دليل المساواة بين الجنسين في التعليم الثانوي، في عام 2018، إلى تجاوز معدلات قيد الإناث معدلات قيد الذكور في إثني عشرة دولة عربية. في المقابل، سجل كل من اليمن والعراق والصومال أكبر فجوات النوع الاجتماعي لصالح الذكور بين الدول العربية، الملحق (10/2- ج).

[14] تقرير التنمية البشرية 2019.
[15] البنك الدولي – مؤشرات التنمية الدولية 2020.
[16] تقرير التنمية البشرية 2018 و2019.
[17] مؤشرات البنك الدولي 2020.

القيد في مرحلة التعليم العالي

بلغ معدل القيد الإجمالي في مرحلة التعليم العالي، حسب آخر بيانات متوفرة حتى عام 2018، حوالي 33.4 في المائة وهو ما يزيد عن مثيله في باقي المناطق النامية، فيما عدا دول أوروبا وآسيا الوسطى ودول أمريكا اللاتينية. كما يقل عن معدل دول العالم ككل البالغ حوالي 38 في المائة[18]. وتتفاوت معدلات القيد الإجمالي في مرحلة التعليم العالي تفاوتاً كبيراً بين الدول العربية. وقد تصدرت السعودية هذه القائمة، سنة 2018، بنحو 68.0 في المائة، تليها الكويت بنحو 54.4 في المائة، فالجزائر بنحو 51.4 في المائة. من ناحية أخرى، لا زالت مؤشرات جيبوتي والعراق والقُمر وموريتانيا واليمن منخفضة ودون نسبة 15 في المائة. وكما هو الحال في مرحلة التعليم الثانوي، توجد فجوة كبيرة في القيد في التعليم العالي لصالح الإناث في دول مجلس التعاون الخليجي والأردن وتونس والجزائر والسودان وسورية وفلسطين ومصر.

بشكل عام، حقق معدل القيد الإجمالي في التعليم العالي نمواً ملحوظاً، خلال الفترة (2010-2018)، في غالبية الدول العربية، عدا لبنان حيث تراجع هذا المعدل بشكل كبير من حوالي 48.4 في المائة إلى نحو 38.1 في المائة خلال الفترة المذكورة. وزاد بأكثر من الضعف في الإمارات وقطر والمغرب والسعودية، وبأكثر من ثلاثة أضعاف في الكويت، الملحق (10/2-أ).

معدلات التمدرس ونسبة التسرب من التعليم

وصل المتوسط العربي لسنوات التمدرس (بقاء الطلبة في نظام التعليم) إلى حوالي 12 سنة في عام 2018، ويبقى بذلك أقل من معدلي الدول النامية (12.2 سنة) ودول العالم ككل (12.7 سنة)[19]. وبالنسبة للدول العربية فرادى، تقدر سنوات التمدرس بحوالي 17 سنة في السعودية، وحوالي 15 سنة في كل من البحرين وتونس والجزائر وعُمان، وحوالي 14 سنة في كل من الإمارات والكويت، وحوالي 13 سنة في كل من فلسطين وليبيا ومصر والمغرب، وحوالي 12 سنة في كل من الأردن وقطر، وحوالي 11 سنة في العراق والقُمر ولبنان، وحوالي 9 سنوات في موريتانيا واليمن وسورية، وحوالي 8 سنوات في السودان، وحوالي 7 سنوات في جيبوتي. ويشير التطور الإيجابي في متوسط سنوات التمدرس وأداء مؤشرات التعليم الاخرى المذكورة أعلاه إلى إمكانية تحقيق تقدم ملموس في مستوى تعليم السكان ورفع كفاءة الموارد البشرية، الملحق (11/2).

فيما يتعلق بنسب التسرب، تشير البيانات المتاحة إلى أن هذه النسب لا زالت مرتفعة في بعض الدول العربية، حيث تراوحت في عام 2018 بين 16.7 في المائة في اليمن و42.2 في المائة في جيبوتي، كما يلاحظ ارتفاع نسب التسرب في نفس العام في كل من السودان وسورية.

يرجع ارتفاع هذا المؤشر في بعض الدول العربية إلى عوامل متفرقة، منها عدم قدرة بعض الأسر على تحمل تكاليف الدراسة وضرورة العمل لمساعدة الأسرة بالنسبة لبعض الأطفال خاصة في الريف وعدم جاذبية المدرسة الحكومية بصفة عامة. يعتبر التسرب المدرسي عاملاً أساسياً من مسببات ارتفاع البطالة نظراً لحرمانه للطلبة المعنيين بهذه الظاهرة من الحصول على أي تكوين علمي أو مهني يسلحهم للمنافسة في سوق العمل، الملحق (11/2) والشكل (12).

الإنفاق على التعليم

يُقدر المتوسط العربي لنسبة الإنفاق على التعليم إلى الدخل القومي الإجمالي في عام 2018، بحوالي 4.0 في المائة، وهو ما يقل عن مثيليه في ذات السنة في كل من أفريقيا جنوب الصحراء (4.6 في المائة) ودول العالم ككل (4.5 في المائة)[20]. وعلى مستوى الدول العربية فرادى، فقد بلغت نسبة الإنفاق على التعليم، في عام 2018، إلى الدخل القومي الإجمالي في عُمان حوالي 6.7 في المائة، وفي تونس حوالي 6.6 في المائة، وفي فلسطين والمغرب والسعودية حوالي 5.3 و5.2 و5.1 في المائة على التوالي، وهي نسب مرتفعة بالمقارنة مع مثيلاتها في باقي الدول النامية.

فيما يتعلق بنسبة الإنفاق على التعليم من الإنفاق العام الإجمالي، فإن المتوسط العربي في عام 2018 بلغ حوالي 13.8 في المائة، وهي نسبة منخفضة مقارنة مع نظيرتيها في الدول النامية مجتمعة (17.8 في المائة)، وفي دول العالم ككل (14.6 في المائة)[21]. على مستوى الدول العربية فرادى، فقد تراوحت هذه النسبة، في عام 2018، بين حوالي 22 في المائة وحوالي 29 في المائة في الأردن والإمارات وتونس، في حين بلغت أقل من 10 في المائة في البحرين والصومال وقطر ولبنان وموريتانيا، الملحق (12/2).

[18] مؤشرات البنك الدولي 2020.
[19] قاعدة معلومات اليونسكو 2020 وقاعدة معلومات البنك الدولي 2020.
[20] البنك الدولي – قاعدة بيانات البنك الدولي 2020.
[21] البنك الدولي، المرجع السابق.

الشكل (12): معدلات التمدرس ونسبة التسرب من التعليم في الدول العربية (2018)

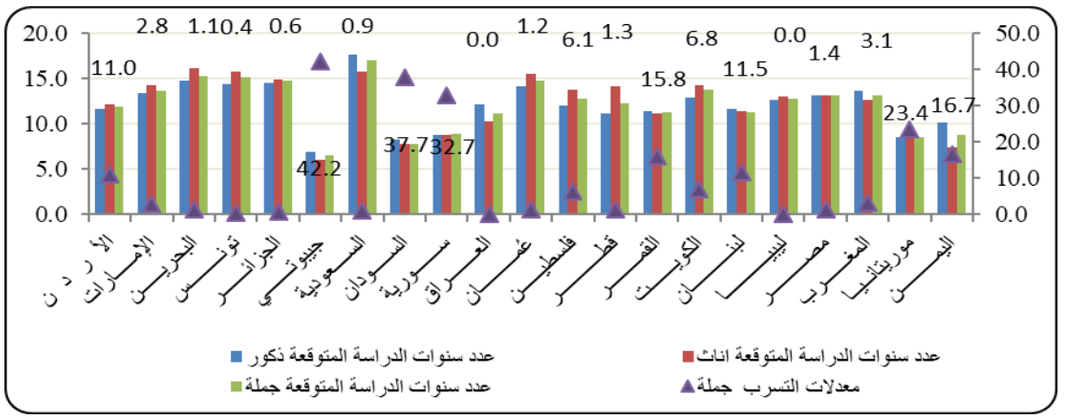

المصدر: الملحق رقم (11/2).

اقتصاد المعرفة في الدول العربية

لا جدال اليوم في أن المعرفة أصبحت المحرك والمحدد الأساسي لقدرة البلدان والمناطق على تسريع وتيرة النمو وإيجاد سلسلة منافع مرتبطة بقيمة مضافة متجددة. وفي حين نجحت بعض الاقتصادات النامية في الأخذ بالمعرفة وتوطينها، لا تزال معظم الدول العربية (باستثناء بعض دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية) بعيدة عن الأخذ بالأسباب الضرورية لتحقيق متطلبات بناء اقتصاد معرفي قادر على المنافسة. كما يشير إلى ذلك مؤشر اقتصاد المعرفة، الذي يصدره البنك الدولي، والذي أظهر أن ترتيب الدول العربية لا يزال متواضعاً، حيث إن أول دولة عربية، وهي الإمارات العربية المتحدة، احتلت في هذا المؤشر المرتبة 42 على مستوى دول العالم في عام 2012. ويقيس مؤشر اقتصاد المعرفة أربعة عوامل محورية: قدرة النظام الاقتصادي على تحفيز المعرفة وتشجيع المبادرة، مستوى تعلم وتمكن المجتمع من إنشاء المعرفة واستخدامها، قابلية المجتمع لاستخدام المعرفة بصفة جيدة وابتكار التكنولوجيا، كفاءة البنية التحتية والبيئة التكنولوجية على تسهيل نشر المعلومات وإيجادها بشكل فعال. يتطرق فصل المحور في هذا التقرير لأهم جوانب الاقتصاد المعرفي وهو الاقتصاد الرقمي.

الأميـة

تطور مؤشرات الأمية

قدرت نسبة الأمية بين البالغين (15 سنة فما فوق) في الدول العربية مجتمعة (المتوفر عنها بيانات) بحوالي 25.2 في المائة سنة 2018، وهي بذلك تزيد عن مثيلاتها في جميع الأقاليم في العالم، باستثناء إقليمي جنوب آسيا وإفريقيا جنوب الصحراء، حيث بلغت فيهما حوالي 31 و34 في المائة على التوالي، كما تزيد أيضاً على نظيرتها في الدول ذات التنمية البشرية المتوسطة، حيث بلغت حوالي 25.7 في المائة[22].

يصل معدل الأمية بين البالغين في عدد من الدول العربية إلى مستويات مرتفعة جدا، حيث بلغ في عام 2018 حوالي 49.9 في المائة في العراق وحوالي 46.5 في المائة في موريتانيا، وحوالي 41.2 في المائة في القُمر. في حين حققت الدول العربية الأخرى (باستثناء السودان وقطر) تراجعاً ملحوظاً في معدل الأمية، خلال الفترة (2010-2018)، الملحق (13/2- أ).

الأمية بين الشباب

تُقدر نسبة الأمية بين الشباب (الفئة العمرية: 15 – 24 سنة) بحوالي 14 في المائة. وقد بلغت نسبة الأمية بين الشباب الذكور حوالي 11.8 في المائة، كما بلغت بين الشابات الإناث حوالي 16.4 في المائة. وتقل هاتان النسبتان عن مثيلاتها في جميع الأقاليم في العالم، باستثناء دول أوروبا وآسيا الوسطى، ودول أمريكا اللاتينية، ودول شرق آسيا، (الشكل 13).

[22] برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. دليل التنمية البشرية 2019 والبنك الدولي – قاعدة معلومات البنك الدولي 2020 – وقاعدة بيانات اليونسكو 2020.

الشكل (13): نسب الأمية بين الفئات العمرية في الدول العربية (2018)

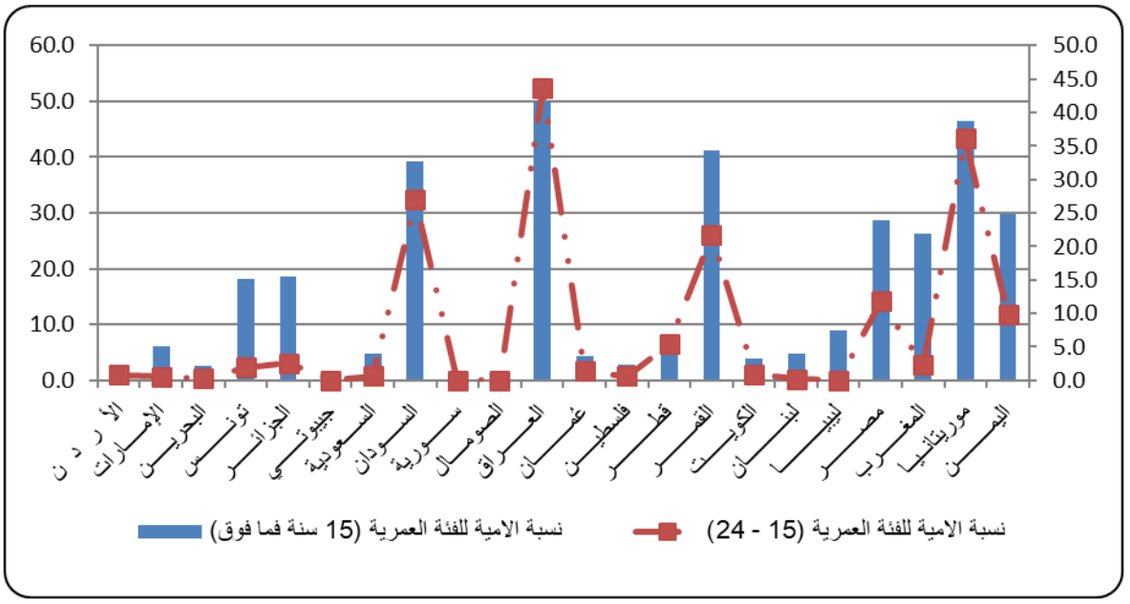

المصدر: الملحق رقم (13/2).

أسهمت خطط التوسع في الالتحاق بالتعليم في تراجع ملحوظ لهاتين النسبتين عما كانتا عليه عام 2010، إذ كانتا تقدران بحوالي 38.8 في المائة و20.5 في المائة على التوالي.

الأمية بين الإناث

بلغت نسبة الأمية بين الإناث البالغات (15 سنة فما فوق) في عام 2018 حوالي 35.6 في المائة من إجمالي عدد الإناث في الدول العربية، بينما تبلغ نسبة الأمية للإناث في الفئة العمرية (15-24 سنة) حوالي 16.4 في المائة. ويصل معدل الأمية للإناث البالغات مستويات تزيد على 40 في المائة في اليمن وموريتانيا والقُمر والعراق والسودان. ينعكس ذلك على مستوى دليل المساواة بين الجنسين في معدل الأمية في كل الدول العربية، عدا الإمارات والعراق وقطر والأردن، حيث تحسن هذا المؤشر بصفة ملحوظة، (الملحق 13/2- ب).

المؤشرات الصحية في الدول العربية

العمر المتوقع عند الولادة

وصل متوسط العمر المتوقع عند الولادة في الدول العربية إلى حوالي 71.9 سنة في العام 2018، ويبقى بذلك أقل من متوسط دول العالم ككل وعن أوروبا وآسيا الوسطى (حوالي 75 و78 سنة على التوالي)، إلا أنه يزيد عن متوسط الدول النامية (حوالي 64.8 سنة)[23]. يلاحظ أن متوسط العمر المتوقع عند الولادة في عام 2018 قد زاد عما يقارب 70 سنة في جميع الدول العربية، عدا الصومال التي بلغ فيها هذا المتوسط حوالي 57 سنة، والقُمر حوالي 64 سنة، وموريتانيا والسودان حوالي 65 سنة، واليمن حوالي 66 سنة، وجيبوتي حوالي 67 سنة، الملحق (14/2).

وفيات الأطفال

يدل معدل وفيات الأطفال الرضع على مستوى وكفاءة الرعاية الصحية التي يتلقاها المولود خلال أشهره الأولى، وقد بلغ هذا المؤشر في الدول العربية حوالي 27 حالة وفاة لكل ألف مولود حي في عام 2018، ويقل بذلك عن مثيليه في الدول النامية (46 حالة وفاة لكل ألف مولود حي)، وفي دول العالم ككل (29 حالة وفاة لكل ألف مولود حي)، إلا أنه يبقى مرتفعاً إذا ما قورن بمعدل الدول الصناعية الذي لا يتجاوز 3 وفيات فقط لكل ألف مولود حي[24].

على مستوى الدول العربية فرادى، توجد أقل المعدلات في الإمارات والبحرين والسعودية وعُمان وقطر والكويت ولبنان، حيث انخفضت

[23] اليونيسيف، وضع الأطفال في العام (2019).
[24] برنامج الأمم المتحدة الإنمائي "تقرير التنمية البشرية" 2019، اليونيسيف وضع الأطفال في العام 2019.

تحت عتبة 5 حالات وفاة لكل ألف مولود حي في عام 2018. كما حقق مؤشر معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة تحسنا ملحوظا في جميع الدول العربية حيث بلغ نحو 22 حالة وفاة لكل ألف مولود حي في عام 2018، وهو ما يقل عن مثيليه في الدول النامية ودول العالم ككل اللذين بلغا حوالي 64 و39 حالة وفاة لكل ألف مولود حي على التوالي[25]. ولا يزال معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة يزيد على 100 حالة وفاة في الصومال، الملحق (14/2).

الإنفاق على الصحة

بلغت نسبة الإنفاق على الصحة من إجمالي الناتج المحلي في الدول العربية في عام 2017 حوالي 5.3 المائة، وتقل هذه النسبة كثيراً عن المتوسط العالمي البالغ حوالي 9.9 في المائة[26]، الملحق (15/2).

لا تزال الدول العربية تنقسم إلى مجموعتين من حيث درجة الاعتماد على القطاعين العام أو الخاص في الإنفاق على توفير الخدمات الصحية. وتبلغ نسبة الإنفاق العام من إجمالي الإنفاق على الصحة في الدول العربية، في عام 2017، حوالي 59.5 في المائة، وهي بذلك تزيد على مثيلتها في باقي الأقاليم النامية، ولكنها تظل متدنية بالمقارنة مع سائر الدول الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD)، مما يؤدي إلى ضعف جاذبية المنظومات العلاجية الحكومية وأدائها.

يضطلع القطاع العام بالمسؤولية الرئيسة في تمويل قطاع الصحة في 12 دولة عربية، تراوحت فيها نسبة الإنفاق الحكومي (العام) إلى إجمالي الإنفاق على الصحة ما بين 59.5 في المائة في الإمارات و89.8 في المائة في عُمان. وتضم هذه المجموعة (مع هاتين الدولتين) باقي الدول العربية، فيما عدا السودان، وسورية، والصومال، وفلسطين، والقُمر، ولبنان، ومصر، والمغرب، وموريتانيا، واليمن التي تراوحت فيها هذه النسبة بين 21.4 و49.6 في المائة، الملحق (15/2).

المياه والصرف الصحي

تتفاوت الدول العربية (المتوفرة بياناتها) تفاوتاً كبيراً من حيث نسبة توفير مياه الشرب الآمنة للسكان، إلا أن المتوسط العربي يبين توصل البلدان العربية كمجموعة إلى تحقيق نجاح ملموس في هذا المجال، رغم الطبيعة الجغرافية للمنطقة العربية، إذ بلغ هذا المؤشر حوالي 94 في المائة في الدول العربية ككل في عام 2018، مقارنة بحوالي61 في المائة في أفريقيا جنوب الصحراء وحوالي 90 في المائة في دول العالم ككل في السنة ذاتها[27].

لاتزال الفجوة كبيرة بين الحضر والريف في الحصول على المياه الآمنة للشرب في الدول العربية، حيث تبلغ نسبة السكان الذين يحصلون على مياه آمنة للشرب في الحضر حوالي 97 في المائة، بينما لا تتعدى هذه النسبة في الريف حوالي 88 في المائة في عام 2018. أما في أفريقيا جنوب الصحراء فتصل هذه النسبة إلى حوالي 84 في المائة في الحضر و46 في المائة في الريف، كما تصل على مستوى دول العالم ككل إلى 97 في المائة في الحضر، و81 في المائة في الريف.

بالنسبة لتوفر مياه الشرب الآمنة للسكان في الدول العربية فرادى، تشير البيانات المتاحة إلى أنها تتوفر لجميع السكان في أربع دول هي: البحرين والسعودية وقطر والكويت، في حين تتوفر لأكثر من 90 في المائة من السكان في إحدى عشرة دولة هي: الأردن والإمارات وتونس والجزائر وسورية والعراق وعُمان وفلسطين ولبنان وليبيا ومصر. بينما تتراوح هذه النسبة بين 52 في المائة و87 في المائة في باقي الدول العربية، الملحق (16/2) الشكل (14).

فيما يخص توفر خدمات الصرف الصحي لسكان الدول العربية، فقد بلغت نسبة نفاذ السكان إلى خدمات الصرف الصحي إلى حوالي 91 في المائة في عام 2018، مقارنة بمتوسط أفريقيا جنوب الصحراء البالغ حوالي 31 في المائة، والمتوسط العالمي البالغ حوالي 74 في المائة[28].

[25] برنامج الأمم المتحدة الإنمائي "تقرير التنمية البشرية" 2019، اليونيسيف وضع الأطفال في العام 2019.
[26] قاعدة معلومات البنك الدولي (2020).
[27] البنك الدولي، مؤشرات التنمية العالمية، قاعدة المعلومات (2020).
[28] البنك الدولي، مؤشرات التنمية العالمية (2020)، تقرير اليونيسف – وضع الأطفال في العالم (2019).

الشكل (14): نسبة نفاذ السكان إلى مياه الشرب الآمنة والصرف الصحي في الدول العربية (2018)

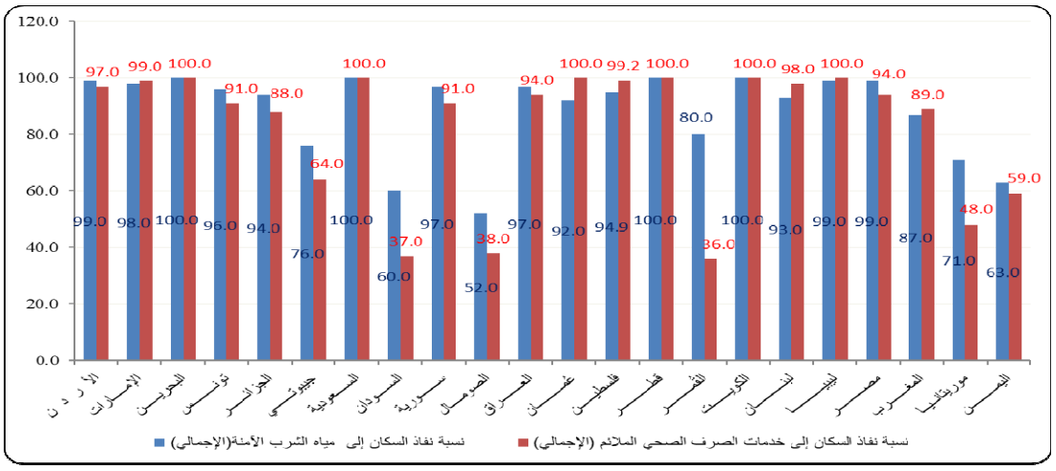

المصدر: الملحق رقم (16/2).

يلاحظ التفاوت في توفير خدمة الصرف الصحي الملائم بين سكان الحضر وسكان الريف في الدول العربية، حيث بلغ المعدل العربي لتوفر هذه الخدمة لسكان الحضر نحو 95 في المائة في عام 2018، بينما لا يتعدى حوالي 82 في المائة في الريف. أما في أفريقيا جنوب الصحراء فتصل هذه النسبة إلى 45 في المائة في الحضر و22 في المائة في الريف، كما تصل في دول العالم مجتمعة إلى 85 في المائة في الحضر و59 في المائة في الريف، الملحق (16/2).

العمالة

معدل نمو وحجم القوى العاملة

بلغ حجم القوى العاملة، في عام 2018، حوالي 134 مليون نسمة، وهو ما يمثل حوالي 32 في المائة من إجمالي عدد السكان في الدول العربية في العام نفسه. ويرجع انخفاض هذه النسبة إلى ارتفاع عدد السكان دون 15 سنة، وضعف مساهمة المرأة في سوق العمل رغم اتجاه هذه المساهمة للزيادة، الملحق (17/2).

يعتبر المعدل السنوي لنمو القوى العاملة في الدول العربية مرتفعاً، حيث بلغ 2.1 في المائة في الفترة 2009-2018. ويتراوح هذا المعدل على صعيد الدول فرادى ما بين حوالي 8.4 في المائة في عُمان، وحوالي 5.9 في المائة في قطر، وحوالي 5.4 في المائة في الكويت. وقد تجاوز المؤشر المذكور المعدل العربي في اثني عشرة دولة أخرى، هي: الأردن والبحرين وجيبوتي والسعودية والسودان والصومال والعراق وفلسطين والقُمر ولبنان وموريتانيا واليمن. ويرجع ارتفاع معدل نمو القوى العاملة إلى استمرار النمو السكاني وتزايد معدلات المشاركة في سوق العمل خاصة بين النساء. ومن المتوقع أن يستمر ارتفاع كل من معدل نمو العمالة ومعدل نمو فئة السكان الناشطين اقتصادياً في الفترات القادمة نتيجة لتأثير النمو السكاني السريع في العقود الماضية، وهو ما يمثل تحدياً جسيما ومستمراً بالنسبة للدول العربية على المستويين الاقتصادي والاجتماعي.

تطور مساهمة الإناث في أسواق العمل

لا تتجاوز حصة النساء من القوى العاملة في الدول العربية حوالي 20.3 في المائة في عام 2018، وهي أضعف نسبة مسجلة في الأقاليم الرئيسية في العالم. وتتدنّى هذه النسبة في السنة ذاتها بشكل كبير في كل من اليمن (8.0 في المائة)، وعُمان (13.1 في المائة)، وقطر (13.7 في المائة)، والعراق (14.4 في المائة)، بينما ترتفع في بعض البلدان الزراعية والدول الأقل نمواً.

التوزيع القطاعي للقوى العاملة

تركز حوالي 61.3 في المائة من إجمالي القوى العاملة العربية في عام 2018، في خمس دول، إذ يبلغ عدد القوى العاملة في مصر حوالي 31 مليون عامل، وفي السعودية حوالي 14 مليون عامل، وفي كل من الجزائر والمغرب حوالي 12.0 مليون عامل،

وفي السودان حوالي 11.0 مليون عامل. ويستحوذ قطاع الخدمات على أكبر نسبة (64.5 في المائة) من القوى العاملة. وتجدر الإشارة إلى أن نسبة العاملين في القطاع الزراعي انخفضت من 33.6 في المائة عام 1995 إلى 17.8 في المائة سنة 2018، الشكل (15).

الشكل (15): التوزيع النسبي للعمالة في القطاعات المختلفة (2018) (%)

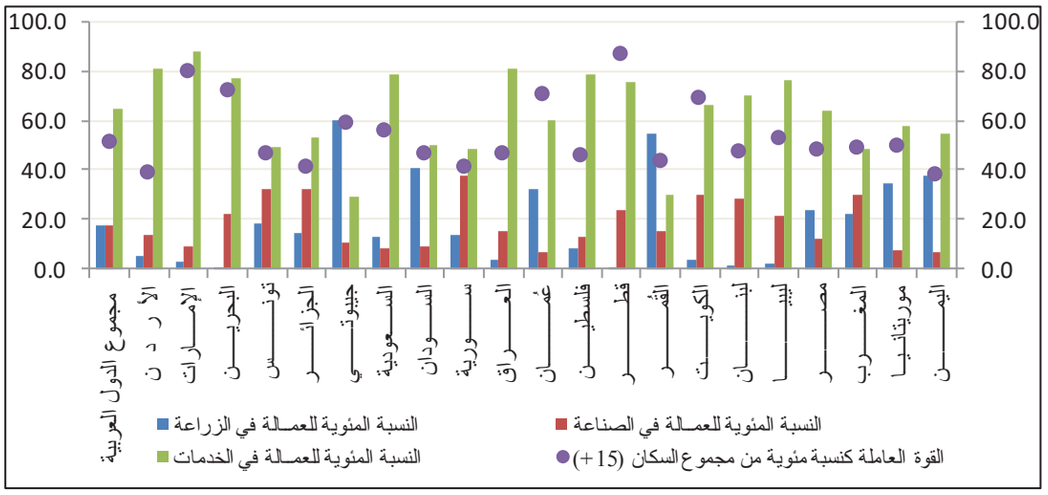

المصدر: الملحق رقم (17/2).

البطالة

تطور مؤشرات البطالة

يقدر عدد العاطلين عن العمل في الدول العربية عام 2019 بحوالي 25.6 مليون أي ما يُمثل حوالي 15.9 في المائة من قوة العمل العربية، بالمقارنة مع 188 مليون عاطلاً حول العالم ومتوسط بطالة بلغ حوالي 5.4 في المائة[29]. يرجع ارتفاع معدل البطالة في الدول العربية بالخصوص إلى الأوضاع الداخلية التي تشهدها بعض الدول العربية، حيث سجلت معدلات البطالة مستويات عالية في الدول العربية التي شهدت ظروفاً داخلية غير مواتية، مثل سورية والسودان وفلسطين. ويتركز أكثر من ثلاثة أرباع عدد العاطلين العرب في خمس دول عربية، وهي السودان ومصر وسورية والجزائر والعراق، حيث يقدر إجمالي عدد العاطلين في هذه الدول بحوالي 20 مليون عاطلاً، الملحق (18/2).

تجدر الإشارة إلى أن اختلاف تقديرات هذا التقرير لمعدلات البطالة في الدول العربية كمجموعة، عن تقديرات منظمة العمل الدولية يرجع إلى عدة أسباب موضوعية، أهمها اختصار مصطلح الدول العربية في تقارير المنظمة على مجموعة دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية بالإضافة إلى العراق، والأردن ولبنان وفلسطين وسورية واليمن، بينما توزع بقية الدول العربية ضمن مجموعة الدول الإفريقية، ستة منها في مجموعة شمال إفريقيا. وعلى مستوى الدول، يتمثل الاختلاف الأكبر في تقدير معدلات البطالة خاصة تلك التي تشهد ظروفاً داخلية غير ملائمة مثل اليمن وسورية وليبيا والصومال[30]. وقد اعترفت المنظمة بصعوبة تقدير معدلات البطالة في هذه الدول نتيجة للظروف التي تمر بها، وكذلك في الدول التي تستقبل أعداداً كبيرة من اللاجئين مثل الأردن ولبنان[31].

[29] تقديرات منظمة العمل الدولية،
World Employment and Social Outlook: Trends 2020, International Labour Office – Geneva: ILO, 2020.

[30] يستخدم التقرير الاقتصادي العربي الموحد في المرتبة الأولى البيانات الرسمية الواردة من الدول العربية أو الموجودة على مواقعها الرسمية على شبكة الأنترنت، وفي حالة عدم توفر تلك البيانات يتم استخدام تقديرات منظمة العمل الدولية أو أي من مصادر البيانات الدولية الأخرى الموثوقة.

[31] منظمة العمل الدولية (2020)، مصدر سبق ذكره، ص. 49.

تحتوي قاعدة البيانات الإحصائية لمنظمة العمل الدولية، (ILOSTAT)، على كل من البيانات الوطنية الرسمية والبيانات المُقدرة من قبل المنظمة. لكن البيانات المُقدرة من قبل المنظمة لا تتوافق دائمًا مع مصادر أخرى لبيانات سوق العمل في العالم، بما في ذلك التقديرات الوطنية الرسمية. ويرجع ذلك إلى أن منظمة العمل الدولية تستخدم نموذج بيانات طولانية (Panel Data) للتنبؤ بمعدلات البطالة بناءً على افتراضات حول عدد من المؤشرات الوطنية للنشاط الاقتصادي، مثل معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي. وهذه الطريقة ليست دقيقة في التنبؤ بمعدلات البطالة في كثير من الحالات. وقد سبق أن بين هذا التقرير، بناء على دراسات سابقة، أن قانون "أوكون" (OKUN)، المتعلق بوجود علاقة سلبية ومعنوية بين معدّلات النمو ومعدّلات البطالة في بعض الدول المتقدمة، لا ينطبق في الدول العربية، وبالتالي يصعب استخدام معدلات النمو الاقتصادي للتنبؤ بمعدلات البطالة[32] [33].

فيما يتعلق بتوزيع معدلات البطالة بين الدول العربية، فإن هذه الدول تنقسم إلى ثلاث مجموعات. تتكون المجموعة الأولى من الدول التي يتجاوز معدل البطالة فيها 20 في المائة، وهي متكونة من كل من السودان وسورية وفلسطين، وتتكون المجموعة الثانية من الدول العربية التي تتراوح معدلات البطالة فيها بين 10 و19 في المائة وهي تنازليا كالتالي: الأردن وليبيا وتونس واليمن والعراق والجزائر والصومال وجيبوتي والمغرب، وتتضمن المجموعة الثالثة الدول ذات معدلات البطالة أقل من 10 في المائة، وهي موريتانيا ومصر ولبنان والسعودية والقُمر وعُمان والإمارات والكويت والبحرين وقطر، الملحق (18/2).

إضافة إلى معدلات البطالة، أفردت منظمة العمل الدولية مؤشرين هامين يُعبران عن وضعية البطالة ولو بشكل غير مباشر. يتمثل المؤشر الأول في نسبة الشباب غير الملتحقين بالعمل أو التعليم أو التدريب، وهي الحالة التي لا يكون فيها لدى فئة الشباب في سن العمل أية وظيفة أو نشاط تعليمي أو تدريبي (Not in Employment, Education or Training) ويُختصر ب (NEET).

قُدرت هذه النسبة في مجموعات الدول العربية عام 2019 كالتالي، 16 في المائة في مجموعة دول التعاون لدول الخليج العربية، و40.5 في المائة في مجموعة المشرق العربي التي تضم العراق والأردن ولبنان وفلسطين وسورية واليمن، و26.9 في المائة في مجموعة دول شمال إفريقيا، التي تضم كلاً من تونس والجزائر والسودان وليبيا ومصر والمغرب. يتمثل المؤشر الثاني في مؤشر نقص استخدام العمالة (Labor Utilization Rate)، الذي تم اعتماده خلال المؤتمر الدولي التاسع عشر لإحصائي العمل (ICLS) في أكتوبر 2013. ولا يقتصر مفهوم نقص استخدام العمالة على العاطلين فحسب، بل يشمل أيضًا الأشخاص العاملين ولكنهم يبحثون عن ساعات عمل إضافية مدفوعة الأجر، وكذلك المرتبطين هامشيًا بسوق العمل على غرار الذين يعملون في وظائف مؤقتة ووظائف ذات إنتاجية ضعيفة[34]. وكانت قيمة المؤشر بالنسبة للمجموعات العربية الثلاث المذكورة 9.6 في المائة في مجموعة مجلس التعاون لدول الخليج العربية، 24.6 في المائة في مجموعة دول المشرق العربي، و25.3 في المائة في مجموعة دول شمال إفريقيا، وهي نسبة أعلى من متوسط دول إفريقيا جنوب الصحراء، الشكل (16).

يدل ارتفاع قيمة المؤشرين، خاصة في مجموعتي المشرق العربي وشمال إفريقيا، على أن عدم التوافق بين عرض العمل والطلب لا ينعكس فقط في ارتفاع حجم البطالة أو نسبتها، بل أيضاً في كون أن عدداً كبيراً من الأشخاص يعملون ولكنهم يرغبون في العمل لساعات أكثر بأجر، وفي كون أن هناك أعداد كبيرة من الشباب ينسحبون من قوة العمل نظراً لعدم توفر فرص ملائمة للعمل.

الشكل (16): بعض مؤشرات البطالة في مجموعات الدول العربية لعام 2019*
(نسبة مئوية)

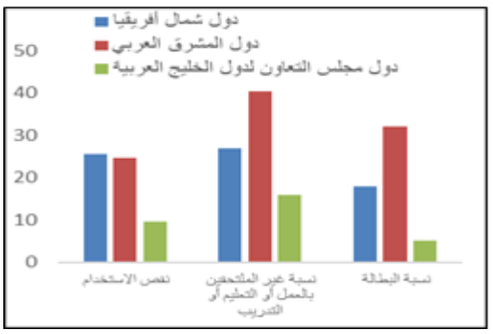

* تعريف المؤشرات ومكونات كل مجموعة كما هو وارد في النص.
المصدر: منظمة العمل الدولية (2020) والملحق (18/2).

[32] Imad Mousa (2008), Economic Growth and Unemployment in Arab Countries: is OKUN's Law Valid? Arab Planning Institute.

[33] Sulayman Al Qudsi (2012), Employment and Unemployment in the GCC, GIC Monthly Economic Review-Special Issue, September 2012.

[34] منظمة العمل الدولية (2020)، مصدر سبق ذكره.

أهم خصائص البطالة في الدول العربية

لا تقتصر خصائص أسواق العمل في الدول العربية في ارتفاع متوسط معدلات البطالة بالمقارنة مع المعدلات الدولية وتباين معدلاتها بين مختلف الدول أو المجموعات فقط، بل أيضاً في عناصر هامة أخرى مثل ديناميكية التشغيل والبطالة وهيكلها، ونسبة المشاركة في قوة العمل، وخصوصيات عنصر النوع في مؤشرات أسواق العمل، ودور القطاع غير المنظم، والعمل في الوظائف الهشة[35].

تُشير البيانات المتوفرة إلى ارتفاع معدلات البطالة في أوساط الشباب وطالبي العمل للمرة الأولى، حيث يبلغ متوسط نسبة العاطلين عن العمل من طالبي العمل لأول مرة حوالي ثلثي إجمالي عدد العاطلين في الدول العربية، وهذا يعني أن البطالة في الدول العربية هي بطالة هيكلية ترتبط ارتباطاً وثيقاً بعدم قدرة نماذج التنمية المتبعة على استيعاب الأعداد الكبيرة للداخلين الجدد إلى القوى العاملة، حيث أنه رغم تراجع معدلات نمو القوى العاملة خلال السنوات الأخيرة، فإن نموها لا يزال من أعلى المعدلات المسجلة في مناطق العالم، ويفوق معدل نمو التشغيل في الدول العربية.

ويبلغ متوسط نسبة الشباب (15-24 سنة) بين العاطلين عن العمل في الدول العربية بحوالي 37 في المائة. وقدر متوسط معدل البطالة لدى هذه الفئة العمرية خلال الفترة (2015-2019)، حوالي 22.3 في المائة بالمقارنة مع 18.6 في المائة كمتوسط عالمي[36]. كما أن حصة الشباب الذين ليسوا في العمل والتعليم أو التدريب، والتي بلغ متوسطها في نفس الفترة حوالي 24 في المائة، هي أعلى من المتوسط العالمي الذي يبلغ نحو 19.7 في المائة، والفارق في هذه النسبة أعلى بالنسبة للإناث، 33 في المائة كمتوسط عربي مقابل 24.3 في المائة في العالم، الملحق (18/2).

سجّلت الدول العربية متوسط معدل بطالة للإناث خلال الفترة (2015-2019) قُدر بحوالي 17 في المائة، وهو يمثل ضعف المتوسط العالمي، كما سجلت الإناث في المنطقة العربية خلال نفس الفترة أضعف معدل مشاركة في سوق العمل، بلغ نحو 29.9 في المائة والذي يُمثل نصف المتوسط العالمي. وبلغ متوسط معدل البطالة بين حاملي الشهادات الجامعية في الدول العربية خلال الفترة (2015-2019) حوالي 20 في المائة مقابل 7.5 في المائة كمتوسط عالمي، ومثلوا حوالي 28 في المائة من العدد الإجمالي للعاطلين في الدول العربية عام 2019.

بلغ متوسط معدل البطالة بين المتحصلين على شهادة جامعية بين الإناث خلال الفترة (2015-2019) حوالي 31 في المائة، أي أكثر من ثلاثة أضعاف النسبة المقابلة في العالم. ومن خاصيات البطالة الأخرى في الدول العربية هو أن مؤشرات البطالة خاصة في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية تشمل العمال الوافدين إلى جانب المواطنين، وهو ما يُفسر تدني معدلات البطالة في تلك الدول، خاصة وأن ارتفاع معدلات البطالة بين المواطنين يرجع بالأساس إلى ارتفاع الأجر الاحترازي (Reservation Wage) لدى عدد من طالبي العمل الذين يفضلون العمل في القطاع العام على القطاع الخاص، ولا يقبلون الوظائف التي لا توفر حدّاً أدنى من الراتب والمزايا المادية والعينية. وكما هو مبين في الملحق (18/2)، يبلغ متوسط معدل البطالة في السعودية عام 2019 حوالي 5.6 في المائة، بينما يبلغ ذلك المتوسط حوالي 12.3 في المائة بالنسبة للسعوديين و0.3 في المائة للوافدين. يُلخص الجدول رقم (5) أبرز خصائص البطالة في الدول العربية بالمقارنة مع المتوسط العالمي.

وكل مؤشرات البطالة وخاصياتها تُشير إلى ضرورة الإسراع في اتخاذ الإجراءات اللازمة لتخفيف مستويات البطالة خاصة لدى الشباب المتعلمين، وهو ما يتطلب تكثيف الجهود لدعم مسارات النمو المدرة لمواطن الشغل، وتحسين بيئة الأعمال، وزيادة ربط مخرجات التعليم باحتياجات سوق العمل، وتوظيف الاقتصاد الرقمي والتقنيات الحديثة لخلق مزيد من الفرص الاقتصادية وتحقيق الشمول المالي لفائدة رواد الأعمال الشباب، وتحسين أداء مؤسسات وسياسات سوق العمل وبرامج التشغيل.

---

(35) تعرف منظمة العمل الدولية الوظائف الهشة بأنها وظائف العمل للحساب الخاص والعمل للمساهمة ودعم دخل الأسرة.

(36) المصدر: قاعدة بيانات المؤشرات الدولية للتنمية، البنك الدولي (2020).

الجدول رقم (5)
أهم خصائص البطالة في الدول العربية بالمقارنة مع دول العالم
(متوسط 2015-2019)

(نسبة مئوية)

المؤشر	الدول العربية			العالم		
	إجمالي	ذكور	إناث	إجمالي	ذكور	إناث
نمو قوة العمل	2.5	2.5	2.4	1.6	1.6	1.7
معدل المشاركة في قوة العمل	55.4	76.3	29.9	67.8	77.9	57.2
متوسط معدل البطالة (15-24 سنة)	22.4	19.6	33.6	16.4	15.4	19.1
نسبة الشباب غير الملتحقين بالعمل أو التعليم أو التدريب (NEET) (15-24 سنة)	24.0	15.5	33.0	19.7	15.3	24.3
متوسط معدل البطالة لحاملي الشهادات العليا	20.0	13.1	30.5	7.5	6.4	9.6

المصدر: احتسبت من قبل مُعدي التقرير بناءً على قاعدة بيانات المؤشرات الدولية للتنمية، البنك الدولي (2020).